

Ahmad Ali Munir
Perum BPI Blok K-4 Ngalian
Phone : 087831159010, 0247625722
Pengasuh Pon.Pes Mahasiswa Al-Firdaus
Email : ahmadalimunir83@yahoo.co.id



Materi kuliah Ushul Fiqh

علم الفقه : العلم بالأحكام الشرعية العملية المكتسب من ادلتها التفصيلية
علم اصول الفقه : العلم بالقواعد والبحوث التي يتوصل بها الى استفادة
الأحكام الشرعية العملية من ادلتها التفصيلية

موضوع البحث

علم اصول الفقه

- الدليل الشرعي الكلي من حيث ما ثبت به من الأحكام الكلية
- فالأصولي يبحث في القياس وحجتيه والعام وما يقيد به ، والأمر وما يدل عليه

علم الفقه

- فعل المكلف من حيث ما ثبت له من الأحكام الشرعية
- فالفقيه يبحث في بيع المكلف وإجارته ورهنه وصلاته وصومه وغيرها

القران

- بصيغة الأمر او النهي
- بصيغة العموم
- بصيغة الاطلاق
- وغيرها
- كلها من انواع كيلة من انواع الدليل الشرعى العام _ فاذا وصل ببحثه الى ان صيغة الأمر تدل على الايجاب وصيغة النهي تدل على التحريم وصيغة العموم تدل على شمول جميع أفراد العام قطعاً

القاعدة



الأمر للایجاب : أقموا الصلاة --- فعل الصلاة واجب
النهي للتحريم : یا ایها الذین امنوا لا یسخر قومٌ من قوم --- بان سخریة قوم من قوم محرمة
العام : حرمت علیکم أمهاتکم --- ویحكم بان كل ام محرمة

النتيجة | المحصول



نشأة وتطور علم الفقه وعلم اصول الفقه

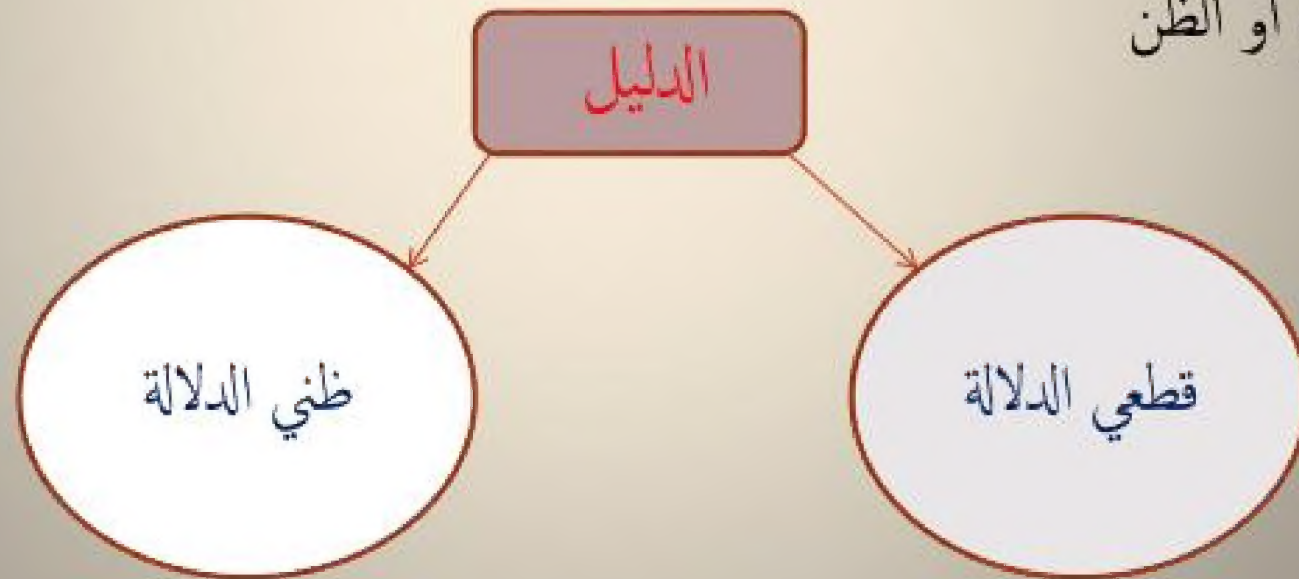
- في عهد رسول الله ص.م. نشأة أحكام الفقه مع نشأة الاسلام معا لان الاسلام هو مجموعة من العقائد والاخلاق والاحكام العملية --- رجال التشريع هو رسول الله - مصدرها القرآن والسنة واجتهاد النبي
- في عهد الصحابة - اجتهد فيها أهل الاجتهاد منهم --- ومصدرها القرآن والسنة واجتهاد الصحابة - وفي هذين الطورين لم تدون هذه الاحكام
- في عهد التابعين وتابعي التابعين والأئمة المجتهدين (القرنان) اتسعت الدولة الاسلامية ودخل في الاسلام كثرون من غيرالعرب --- ومصدرها القرآن والسنة واجتهاد الصحابة والاجتهاد --- اول مادون فيها --- نشأة الفقه ونشأة علوم الدين --- وسمي رجالها الفقهاء وسمي العلم بها علم الفقه - ومن اول مادون فيها فيما وصل الينا موطأ الامام مالك بن انس على طلب الخليفة المنصور.

نشأة علم اصول الفقه

نشأة علم اصول الفقه في القرن الثاني الهجري، لانه في القرن الهجري الأول لم تدع حاجة اليه - فالرسول كان يفتي ويقضى بما يوحى به اليه ربه من القران - واصحابه كانوا يفتون ويقضون بالنصوص التي يفهمونها بملتهم العربية السليمة - ويعرفونها أسباب نزول وأسباب الورود - ولكن لما اتسعت الفتوح الاسلامية واختلط العرب - وفي هذا العهد - احتدم الجدل بين اهل الحديث واهل الرأي -- واول من دوّن علم اصول الفقه الامام محمد بن ادريس الشافعي المتوفى 204 الهجري

الادلة الشرعية ١١-١٣

- تعريف الدليل :
- الدليل معناه في اللغة العربية : الهادي الى شيء حسي او معنوي , خير او شر
- اصطلاح الاصوليين : ما يستدل بالنظر الصحيح فيه على حكم شرعي عملي على سبيل القطع او الظن



الادلة الشرعية

• اتفق جمهور المسلمين :

القران : أطيعوا الله

السنة : وأطيعوا الرسول

اجماع : واولي الامر منكم

قياس : فإن تنازعتم في شئ فردوه الى الله والرسول

واتفقوا ايضا على انها مراتبة في الاستدلال بها ذاك الترتيب, بقول تعالى ” يا ايها الذين آمنوا
أطيعوا الله وأطيعوا الرسول واولي الامر منكم فإن تنازعتم في شئ فردوه الى الله والرسول إن
كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر ذلك خير وأحسن تأويلا (النساء 59)

القرآن

1

- هو كلام الله الذي نزل به الروح الأمين على قلب رسول الله محمد ابن عبد الله بألفاظ العربية ومعانيه الحقّة , ليكون حجة للرسول على انه رسول الله , ودستورا للناس يهتدون بهداه , وقربة يتعبدون بتلاوته , وهو المدون بين دفتي المصحف , المبدوء بسورة الفاتحة المختوم بسورة الناس , المنقول الينا بالتوار كتابة ومشافهة جيلا عن جيل محفوظا من اي تغيير او تبديل مصداق قول الله سبحانه فيه ” انا نحن نزلنا الذكر وانا له لحافظون ” (الحجر 9)

- حجة على الناس وان احكامه قانون واجب عليهم اتباعه

من خواص القرآن : أن الفاظه ومعانيه من عند الله

إعجاز القرآن

- الإعجاز : نسبة العجز الى الغير واثباته.

يتحقق الإعجاز بأمر ثلاثة

- التحدي : اي طلب المباراة والمنازلة والمعارضة
- ان يوجد المقتضى الذي يدفع المتحدي الى المباراة والمنازلة والمعارضة
- ان ينتفي المانع الذي يمنعه من هذه المباراة

وجوه اعجاز القرآن

- اتساق عباراته ومعانيه واحكامه ونظرياته
- انطباق آياته على ما يكشفه العلم من نظريات عملية
- اخباره بوقائع لا يعلمها إلا علام الغيوب
- فصاحة الفاظه وبلاغة عباراته وقوة تأثيره

انواع احكام القران

- احكام اعتقادية : تتعلق بما يجب على المكلف اعتقاده في الله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر
- أحكام خلقية : تتعلق بما يجب على المكلف أن يتخلى به من الفضائل وان يتخلى عنه من الرذائل
- أحكام عملية : تتعلق بما يصدر عن المكلف من أقوال وأفعال وعقود وتصرفات

الأحكام العملية

أحكام المعاملات

- من عقود وتصرفات وعقوبة وجنایات وغيرها مما عدا العبادات. أنواعها :
 - أ. أحكام الأحوال الشخصية
 - ب. الأحكام المدنية . و. الأحكام الدولية
 - ج. الأحكام الجنائية . ز. أحكام الاقتصادية والمالية
 - د. أحكام المرافعات
 - هـ. الأحكام الدستورية

أحكام العبادات

- من صلاة وزكاة وحج ونذر ويمين ونحوها من العبادات التي يقصد بها تنظيم علاقة الإنسان بربه .

دلالة آيات القرآن

نص ظني الدلالة على حكمه

: ما دل على معنى ولكن يحتمل ان يؤول
 ويصرف عن هذا المعنى ويراد منه معنى
 غيره : " والمطلقات يتربصن بأنفسهن
 ثلاثة قروء " : " حرمت عليكم الميتة
 والدم " (نصوص القرآن جميعها قطعية من
 جهة ورودها وثبوتها ونقلها عن الرسول
 البينا)

نص قطعي الدلالة على حكمه

: ما دل على معنى متعين فهمه منه ولا يحتمل
 تأويلا ولا مجال لفهم معنى غيره منه . مثل
 قوله تعالى : ولكم نصف ما ترك أزواجكم
 إن لم يكن لهن ولده منه . فهذا قطعي
 الدلالة على ان فرض الزوج في هذا الحال
 النصف لا غير : " الزانية والزاني فاجلدوا
 كل واحد منهما مائة جلدة " ان حد الزنا
 مائة جلدة لا أكثر ولا أقل.

لغة : الطريقة محدودة كانت أو مضمومة

الاصطلاح : ما أضيف إلى النبي صلى الله عليه وسلم قولاً أو فعلاً أو تقريراً

قولية و فعلية و تقريرية

قولية : أقواله : ص.م في مختلف الأغراض والمناسبات . ” إنما الأعمال بالنيات ، عن البحر ”
هو الطهور ماؤه الحل ميتته ”

فعلية : أفعاله ص.م ” أدائه ص.م الصلوات الخمس بهيئاتها وأركانها ”

تقريرية : ما قرره ص.م مما صدر عن بعض أصحابه من أقوال وأفعال بسكوته وعدم إنكاره ، أو بموافقته وإظهار استحسانه فيعتبر بهذا الإقرار والموافقة عليه صادراً عن الرسول نفسه

البرهان على حجية السنة

القران

اطيعوا الله واطيعوا الرسول (النساء 59) من يطيع الرسول فقد اطاع الله
(النساء 70) وما اتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا (الحشر 7)

إجماع الصحابة

كانوا بعد وفاته ص.م إذا لم يجدوا في كتاب الله حكم ما نزل بهم رجعوا
الى سنة رسول الله

النظرية العقلية

ان القران فرض الله فيه على الناس عدة فرائض مجملة غير مبينة , لم
تفصل في القران احكامها ولا كيفية أدائها " أقيموا الصلاة " لم يبين كيف تقام الصلاة , وقد
بين الرسول هذا الاجمال بسنة القولية والعملية . فلوم يكن هذه السنن البيانية حجة على
المسلمين وقانونا واجبا اتباعه ما أمكن تنفيذه فرائض القران ولا اتباع احكامه

نسبة السنة الى القرآن

من جهة الاحتجاج

المرتبة التالية له : ان المجتهد لا يرجع الى السنة للبحث عن الواقعة إلا إذا لم يجد في القرآن ، وإذا لم ينص على حكم الواقعة رجع الى السنة ، لأن القرآن اصل التشريع ومصدر الأول

من جهة ماورد فيها من الأحكام

-مقررة ومؤكدة حكما جاء في القرآن (إقامة الصلاة ، صوم رمضان ، وغيرهما)
-مفصلة ومفسرة ماجاء في القرآن مجملا او مقيدة ماجاء فيه مطلقا او مخصصة ماجاء فيه عاما
-مثبتة ومنشئة حكما سكت عنه القرآن فيكون هذا الحكم ثابتا بالسنة ولا يدل عليه نص في القرآن (تحريم الجمع بين المرأة وعمتها او خالتها ، وتحريم كل ذي ناب من السباع وغيرهما)

اقسام السنة باعتبار سندها

مارواها عن رسول الله ص.م جمع يمتنع عادة أن يتواطأ أفراده على كذب،
لكثرتهم وأمانتهم

المتواترة

مارواها عن رسول الله ص.م صحابي او اثنان او جمع لم يبلغ حد جمع
المتواتر

المشهوره

مارواها عن رسول الله ص.م آحاد لم تبلغ جموع التواتر بأن رواها عن
رسول الله ص.م واحد او اثنان او جمع لو يبلغ حد التواتر .

الآحاد

حجيتها : ان الاحكام الواردة في هذه السنن تكون مع الاحكام الواردة في
القرآن قانونا واجب الاتباع

قطعي وظني

- المتواترة قطعية من جهة ورود عن الرسول ص.م لأن تواتر النقل يفيد الجزم والقطع بصحة الخبر
- المشهورة قطعية من جهة ورود عن الصحابي او الصحابة الذين تلقوها عن الرسول ص.م لتواتر النقل عنهم, ولكنها ليست قطعية الورود عن الرسول ص.م ا ظنية الورود عن الرسول ص.م , لأن اول من تلقى عنه ليس جمع التواتر
- الأحاد ظنية الورود عن الرسول الله ص.م , لان سندها لا يفيد القطع
- واما من جهة الدلالة فكل سنة من هذا الاقسام قد تكون قطعية الدلالة اذا كان نصها لا يحتمل تأويلا وقد تكون ظنية الدلالة اذا كان نصها يحتمل التأويل

ماليس تشريعا من اقوال الرسول وافعاله

- ما صدر عن رسول الله ص.م من اقوال وافعال انما يكون حجة على المسلمين واجبا اتباعه اذا صدر عنه بوصف انه رسول الله ص.م وكان مقصودا به التشريع العام والافتداء . وذلك ان رسول الله ص.م انسان كسائر الناس :
- فما صدر عنه بمقتضى طبيعته الإنسانية فليس تشريعا
- وما صدر عنه بمقتضى الخبرة الإنسانية والحذق والتجارب في الشؤون الدنيوية فليس تشريعا
- وما صدر عن رسول الله ص.م ودلّ الدليل الشرعي على انه خاص به وانه ليس أسوة فيه فليس تشريعا عاما

- اتفاق جميع المجتهدين من المسلمين في عصر من العصور بعد وفاة الرسول ص.م على حكم شرعي في واقعة **اركان الاجماع**
- أن يوجد في عصر وقوع الحادثة عدد من المجتهدين
- أن يتفق على الحكم الشرعي في الواقعة جميع المجتهدين من المسلمين في وقت وقوعها
- ان يكون اتفاقهم بابداء كل واحد منهم رأيه صريحاً في الواقعة سواء اكان قولاً او فعلاً
- ان يتحقق الاتفاق من جميع المجتهدين على الحكم

البرهان على حجية الأجماع

القران

وأولى الأمر منكم - يا أيها الذين آمنوا اطيعوا الله واطيعوا الرسول
وأولى الأمر منكم - أولى الأمر الديني هم الملوك والأمراء،
وأولى الأمر الديني هم المجتهدون وأهل الفتيا

السنة

” لا تجمع امتي على خطأ، لم يكن الله ليجمع أمتي على
الضلالة، ما رآه المسلمون حسناً فهو عند الله حسن ”. ان
الحكم الذي اتفقت عليه آراء جميع المجتهدين في الأمة هو
في الحقيقة حكم الأمة ممثلة في مجتهديها

إمكان انعقاد الاجماع

- عند النظام وبعض الشيعة : ان هذا الاجماع الذى تبينت اركانه لا يمكن انعقاده عادة لانه يتعذر تحقق اركانه , ولا يوجد مقياس يعرف به اذا كان الشخص بلغ مرتبة الاجتهاد اولم يبلغها , ولا يوجد حكم يرجع اليه فى الحكم بأن هذا مجتهد او غير مجتهد , فمعرفة المجتهدين من غير المجتهدين متعذرة
- عند جمهور العلماء : الى ان الاجماع يمكن انعقاده عادة . كخلافه ابي بكر وتحريم شحم الخنزير وتوريث الجدات السدس وحجب ابن الابن من الارث بالابن

حجيته : كان هذا الحكم المتفق عليه قانونا شرعيا واجبا اتباعه ولا يجوز مخالفة وليس للمجتهدين فى عصرنا ان يجعلوا هذه الواقعة موضع اجتهاد

انواع الاجماع من جهة كيفية حصوله

الصريح

«ان يتفق مجتهدى العصر على حكم واقعة , بابداء كل منهم رأيه صراحة بفتوى اوقضاء . وهو الاجماع الحقيقي وحجة شرعية في مذهب الجمهور

السكوتي

«ان يبدي بعض مجتهدى العصر رأيهم صراحة في الواقعة بفتوى اوقضاء ويسكت باقيهم عن ابداء رأيهم فيها بموافقة ما أبدى فيها او مخالفته . وهو اجماع اعتباري لان الساكت لا جزم بأنه موافق . ولهذا اختلف في حجيته , فذهب الجمهور الى انه ليس حجة

: الحاق أمر غير منصوص على حكمه بأمر آخر منصوص على حكمه
للاشتراك بينها في علة الحكم .

أمثلة من الاقيسة الشرعية

” شرب الخمر واقعة ثبت بالنص حكمها وهو التحريم الذى دل عليه القرآن ”
” انما الخمر والميسر والانصاب والازلام رجس من عمل الشيطان فاجتنبوه ”
لعلة هي الاسكار , فكل نبيد توجه فيه هذه العلة يسوى بالخمر في حكمه
ويحرم شربه . قتل الوارث مورثه واقعة ثبت بالنص حكمها . منع القاتل من
الارث , ” قال ص.م لا يرث القاتل ” لعلة استعجال الشيء قبل اوانه .
وقتل الموصى له للموصى توجد فيه هذه العلة فيقاس بقتل الوارث مورثه .

حجية القياس

جمهور : ان القياس حجة شرعية على الاحكام العملية وانه في المرتبة الرابعة من الحجج الشرعية . وعند النظامية وبعض الشيعة ان القياس ليس حجة شرعية على الاحكام

أدلة مثبتة القياس

القرآن

السنة

أقوال الصحابة وأفعالهم

المعقول

ادلة مثبتتي القياس

القرآن

”فان تنازعتم في شيء فردوه الى الله والرسول“ ووجه الاستدلال بهذا الآية , ان الله أمر المؤمنين ان تنازعوا واختلفوا في شيء , ليس لله ولا لرسوله ولا لأولى الامر منهم فيه حكم , ان يردوه الى الله والرسول , لاشك ان الحاق ما لانص فيه بما فيه نص لتساويهما في علة حكم النص , وذلك هو القياس , ” فاعتبروا يا اولى الأبصار (الحشر 2) اي فقيسوا انفسكم بهم لأنكم أناس مثلهم إن فعلتم مثل فعلهم حاق بكم مثل ما حاق بهم

ادلة مثبتتي القياس

السنة

حديث معاذ بن جبل ... فان لم اجد اجتهد رأيي ولا آلو - الاجتهاد بذل
 الجهد للوصول الى الحكم وهو يشمل القياس لأنه نوع من الاجتهاد
 والاستدلال . ورد ان جارية خثعمية قالت ابي ادركته فريضة الحج شيخا
 زمنالا يستطيع ان يحج , ان حججت عنه ان ينفعه ذلك ؟ فقال لها رايت
 لو كان على ابيك دين فقضيته أكان ينفعه ذلك ؟ قالت نعم , فقال لها :
 فدين الله أحق بالقضاء . ورد ان عمر سأل الرسول ص.م عن قبلة الصائم
 من غير انزال , فقال له الرسول أريت لو تضمضت من الماء وانت صائم ؟
 قال عمر : قلت لا بأس بذلك . قال : فمه أي : اکتف بهذا

ادلة مثبتتي القياس

اقوال الصحابة وافعالهم

فهي ناطقة بأن القياس حجة شرعية , فقد كانوا يجتهدون في الوقائع التي لانص فيها , ويقيسون مالانص فيه على مافيه نص ويعتبرون النظر بنظيره , قاسوا الخلافة على امام الصلاة , وحاربوا مانعي الزكاة الذين منعوها استنادا الى انها كان يأخذها الرسول

ادلة مثبتتي القياس

المعقول

- ان الله ماضع حكما المصلحة, وان مصالح العباد هي الغاية المقصودة من تشريع الاحكام, فاذا ساوت الواقعة التي لانص فيها الواقعة المنصوص عليها في علة الحكم التي هي مظنة المصلحة قضت الحكمة والعدلة ان تساويها في الحكم تحقيقا للمصلحة التي هي مقصود الشارع من التشريع
- ان نصوص القران والسنة محدودة ومتناهية, تناهى النصوص وعدم تناهى الوقائع, فلا يمكن ان تكون النصوص المتناهية وحدها هي المصدر التشريعي لما لا يتناهى فالقياس هو المصدر التشريعي الذي يساير الوقائع المتجددة

ادلة مثبتتي القياس

المعقول

- ان القياس دليل تؤيده الفطرة السليمة والمنطق الصحيح , فان من نهي عن شراب لأنه سامّ يقيس بهذا الشراب كل شراب سام , ومن حرم عليه تصرف لأن فيه اعتداء وظلما لغيره يقيس بهذا كل تصرف فيه اعتداء وظلم لغيره , ولا يعرف بين الناس اختلاف في ان ماجرى على احد المثلين يجري على الآخر مادام لافارق بينهما

أركان القياس

ماورد بحكمه نص ويسمى المقيس عليه المحمول عليه
المشبه به

الأصل

مالم يرد بحكمه نص ويرد تسويته بالأصل في حكمه
ويسمى المقيس المحمول المشبه

الفرع

الحكم الشرعي الذي ورد به النص في الأصل , ويراد ان
يكون حكما للفرع

حكم الأصل

الوصف الذي بني عليه حكم الأصل وبناء على وجوده في
الفرع يسوى بالأصل في حكمه

العلة

الاصل والفرع : ولا تسترط فيهما شروط سوى ان الاصل ثبت حكمه بنص
والفرع لم يثبت حكمه بنص ولا اجماع , ولا يوجد فارق يمنع من
تساويهما في الحكم

حكم الاصل : تسترط لتعديته شروط لأنه ليس كل حكم شرعي ثبت بالنص
في واقعة يصح ان يتعدى بواسطة القياس الى واقعة اخرى بل
تسترط في الحكم الذي يعدى الى الفرع بالقياس شروط :

- ان يكون حكما شرعيا عمليا ثبت بالنص
- ان يكون حكم الاصل مما للعقل سبيل الى ادراك علته
- ان يكون حكم الاصل غير مختص به

علة القياس : هي اهم الاركان لأن علة القياس هي اساسه , وبحوثها اهم
بحوث القياس

العلة : هي وصف في الاصل بني عليه حكمه . ويعرف به وجود هذا الحكم في الفرع فالإسكار ووصف في الخمر بني عليه تحريمه , ويعرف به وجود التحريم في كل نبيذ مسكر

ما شرع الله حكما الا لمصلحة العباد , وان مصالح العباد هي الغاية المقصودة من تشريع الاحكام وهو حكمة الحكم (اباحة الفطر للمريض حكمته دفع المشقة عن المريض , ايجاب القصاص حفظ حياة الناس) . وان الحكمة في تشريع الاحكام قد تكون امرا خفيا غير ظاهر اي لا يدرك بحاسة من الحواس الظاهرة , ولا يمكن بناء الحكم عليه ولا ربط وجوده بوجوده وعدمه بعدمه . الفرق بين الحكمة والعلة :

ان الحكمة الحكم هي الباعث على تشريعه والغاية المقصود (المصلحة)
ان علة الحكم فهي الامر الظاهر المنضبط الذي بني الحكم عليه وربط به وجودا وعدمه

شروط العلة

- ان تكون وصفا ظاهرا : معنى ظهوره ان تكون محسا يدرك بحاسة من الحواس الظاهرة لأن العلة هي المعرف للحكم في الفرع فلا بد ان تكون امرا ظاهرا
- ان تكون وصفا منضبطا : لأن اساس القياس تساوي الفرع والاصل في علة حكم الاصل, وهذا التساوى يستلزم ان تكون العلة مضبوطة محدودة
- ان تكون وصفا مناسبا : ومعنى مناسبه ان تكون مظنة لتحقيق حكمة الحكم
- ان لا تكون وصفا قاصرا على الأصل : ومعنى ان تكون وصفا يمكن ان يتحقق في عدة افراده ويوجد في غير الأصل

أقسام العلة

- المناسب المؤثر : الوصف الذي رتب الشرع حكما على وفقه , وثبت بالنص او الاجماع اعتباره بعينه علة الحكم , الذي رتب على وفقه : مثال ” ويسألونك عن المحيض قل هو أذى فاعتزلوا النساء في المحيض ” (البقرة 222) _ الحكم الثابت بهذا النص هو ايجاب اعتزال النساء في المحيض وقد رتب على انه اذى . وصوغ النص صريح في ان علة هذا الحكم هو اذى , فالأذى لإيجاب اعتزال النساء في المحيض وصف منسب مؤثر . ” كل مشكر خمر كل خمر حرام ”

أقسام العلة

- المناسب الملائم : الوصف المناسب الذي رتب الشارع حكما على وفقه , ولم يثبت بالنص او الاجماع اعتباره تعيينه علة لنفس الحكم الذي رتب على وفقه : ولهذا يسمى المناسب الملائم اي الموافق تصرفات (مقاصد) الشارع وقد اتفق على صحة التعليل به وبناء القياس عليه . المطر لإباحة الجمع بين الصلاتين في وقت واحد , وذلك انه ثبت بالنص إباحة الجمع بين الصلاتين حال المطر . فالحكم وهو إباحة الجمع بين الصلاتين رُتب على وفق حال المطر , ولم يدل نص ولا اجماع على ان المطر هو علة هذا الحكم , ولكن يدل بهما ان علة إباحة الجمع السفر . السفر والمطر نوعان من جنس واحد لان كلا منهما عارض مظنة الحرج والمشقة . المطر ويقاس عليه حال الثلج والبرد

أقسام العلة

- المناسب المرسل : الوصف الذى لم يرتب الشارع حكما على وفقه ولم يدل دليل شرعي على اعتباره بأي نوع من انواع الاعتبار, ولا على الغاء اعتباره. فهو مناسب اي يحقق مصلحة, ولكنه مرسل اي مطلق عن دليل اعتبار ودليل إلغاء . وهذا هو الذى يسمى فى اصطلاح الاصوليين المصلحة المرسلة . مثال : المصالح التى بنى عليها الصحابة تشريع وضع الخراج على الارض الزراعية , وضرب النقود وتدوين القران ونشر وغير هذا من المصالح التى شرعوا الأحكام بناء عليها ولم يقم دليل من الشارع على اعتبارها ولا على إلغاء اعتبارها.

أقسام العلة

- المناسب الملغى : الوصف الذى يظهر ان فى بناء الحكم عليه تحقيق مصلحة , ولم يرتب الشارع حكما على وفقه , ودل الشارع بأي دليل على الغاء اعتباره , مثل : تساوي الابن والبنت فى القرابة لتساويهما فى الارث , وهذا لا يصح بناء تشريع عليه.

مسالك العلة

- المراد بمسالك العلة : الطرق التي يتوصل بها الى معرفتها , وأشهر هذه المسالك ثلاثة :

«فاذا دل نص في القرآن او السنة على ان العلة الحكم هي هذا الوصف كان هذا الوصف علة بالنص ويسمى العلة المنصوص عليها وكان القياس بناء عليه هو في الحقيقة تطبيق النص . فمن العلل التي تثبت بالنص الإسكار من حيث هو علة التحريم وقد ثبت ذلك بالقرآن والسنة ” يا ايها الذين آمنوا لا تقربوا الصلاة وانتم سكارى ” انما جُعِلَ الإِذْنُ لاجل النظر ”

النص

مسالك العلة

فاذا اتفق المجتهدون في عصر من العصور على علية وصف
لحكم شرعي ثبتت علية هذا الوصف للحكم بالاجماع , مثال
هذا اجماعهم على ان علة الولاية المالية على الصغيرة الصغر

الاجماع

مسالك العلة

السبر
والتقسيم

السبر معناه الاختبار , التقسيم هو حصر الاضاف الصالحة
تكون علة في الأصل . فاذا ورد نص بحكم شرعي في واقعة ولم
يدل نص ولا اجماع على علة هذا الحكم سلك المجتهد للتوصل

الى معرفة علة هذا الحكم مسلك السبر والتقسيم , مثالا اذا ورد عن النبي
ص.م أن رجل جامع امراته في نهار رمضان فأخبر النبي فطالبه بكفارة عتق
رقبة , فان لم يجد فصيام شهرين متتابعين فن لم يستطع فطعام مسكينا ,
فلا شك ان النص مغلل ولكن ماهي علة ؟ أعتبر العلة كونه واقع زوجته في
نهار رمضان أم ان العلة هي مجرد الإفطار , أن جامع زوجته ليس حراما في
ذاته , وانما كان الجماع له العقوبة , لانه ليس بحرمة رمضان فيه , وان الجماع
في هذا مستوى مع كل المفطرات , فيكون هذا علة الكفارة

الطريق لتعرفه العلة

تخريج المناط

تنقيح المناط

تحقيق المناط

الطريق لتعرفه العلة

تخريج المناط

تعرف الوصف الذى يصلح علة اذا لم يكن بيان للعلة من النصوص بالعبارة او الإشارة او الإيماء ولم يكن اجماع على علة وذلك اساس من اساس الاجتهاد بالقياس كاستنباط أن القتل الموجب للقصاص هو القتل المقصود بآلة من شأنها أن تقتل عادة , فثبت الحكم فى كل قتل بأي آلة لها هذا الشأن , سواء كانت مستعملة فى عصر التنزيل أم غير مستعملة

الطريق لتعرف العلة

تنقيح المناط

ان يكون هناك علة للحكم قد تستفاد من مجموع مااشتمل عليه فيتعرف الوصف الذى يصلح علة من بين هذه الأوصاف . ويستبعد الوصف الذى يكون غير مناسب, حتى ينتهى المجتهد الى الوصف المناسب الذى يصلح علة . مثل :ايجاب التكفير الوقاع فى نهار رمضان . ورد فى السنة : إن عربيا جاء الى رسول الله وقال له : هلكت فقال له رسول الله : ما صنعت ؟ فقال وقعت اهلى فى نهار رمضان عمدا, فقال له الرسول كَفِّرْ (علة : الوقاع عمدا)

الطريق لتعرفه العلة

تحقيق المناط

النظر في معرفة وجوده في آحاد الصور التي ينطبق عليها
وتدخل في عمومها بعد أن تكون العلة نفسها قد عرفت
بطرق المعرفة المختلفة . كالعدالة فإنها مناط الإلزام في
الشهادة, ولكن كون الشخص عدلا او غير عدل يعرف
بتحقيق المناط, والاجتهاد الفقهي يعرف العدل من غيره .
وكالإسكار فإنه علة تحريم الخمر . ولكن تحقيق هذا الوصف
في الأشرية المختلفة وبيان ما ينطبق عليه وصف الإسكار وما
لا ينطبق هو تحقيق المناط, وهذا يكون بالاجتهاد الفقهي

يقسم القياس من حيث مراتبه

قياس الأولى

قياس المسوّى

قياس النقص

قياس الأولى

ان يكون المعنى الذى شرع لأجله وهو علة فى الفرع أقوى من الاصل , مثل قوله النبي ص.م إن الله حرم من المؤمن وأن يظن به إلاخير , فإن هذا يفهم منه حكم قول المكلف فى المؤمن غير الخير , فإن إذا كان لا يظن بالمؤمن إلاخير فأولى ألا يقال فيه خيرا , وقد علمنا أنه يعد من دلالة النص . وأشار الشافعى فى الرسالة الى بعض العلماء لا يعده من القياس

قياس المسوى

أن يكون الوصف الذى اعتبر علة للحكم متحققا فى الفرع بقدر ما يتحقق فى الاصل , مثل قياس العبد على الامة فى تنصيف العقوبة فإذا قال تعالى :
فإذا أحصن فإن أتين بفاحشة فعليهن نصف ما على المحصنات من العذاب
(النساء 25) فالقياس يثبت التنصيف على العبد , واكثر العلماء على أن
ذلك من دلالة النص , بل من دلالة العبارة نفسها

قياس النقص

أن يكون تحقيق العلة في الفرع أقل وضوحا من تحققها في الاصل , كالإسكار في بعض الأنبذة , فإنه ليس في قوة الإسكار في الخمر, ولكن ذلك لا يمنع استقامة التعليل , لأن المنصوص عليه دائما يكون أوضح في الدلالة على العلة , وهذا يوجب أن يكون تحققا فيه أوضح

في اللغة : عدُّ الشيء حسنا

في الاصطلاح الأصوليين : عدول المجتهد عن مقتضى قياس جليّ الى مقتضى قياس خفي , او عن حكم كلي الى حكم استثنائي لدليل انقذح في عقله رجّح لديه هذا العدول. فاذا عرضت واقعة ولم يرد نص بحكمه , وللنظر فيها وجهتان :

- ظاهرة تقتضي حكما

- خفية تقتضي حكما آخر

انواع الاستحسان

استثناء جزئية من حكم كلي
بدليل

ترجيح قياس خفي على قياس
جلي بدليل

ترجيح قياس خفي على قياس جلي بدليل

نص فقهاء الحنفية : على ان الواقف أرضا زراعية يدخل حق المسيل وحق الشرب وحق المرور في الوقف تبعا بدون ذكرها استحسانا . والقياس انما لا تدخل إلا بالنص عليها كالبيع . ووجه الاستحسان : أن المقصود من الوقف انتفاع الموقوف عليهم , ولا يكون الانتفاع بالأرض الزراعية إلا بالشرب والمسيل والطريق , فتدخل في الوقف بدون ذكرها لأن المقصود لا يتحقق إلا بها كالإجارة . فالقياس الظاهر : إلحاق الوقف في هذا بالبيع , لأن كلا منهما إخراج ملك من ماله . والقياس الخفي : إلحاق الوقف في هذا بالإجارة لأن كلا منهما مقصود به الانتفاع .

ترجيح قياس خفي على قياس جلي بدليل

نص فقهاء الحنفية : على انه اذا اختلف البائع والمشتري في مقدار الثمن قبل قبض المبيع , فادّعى اليّاع ان الثمن مائة روية وادّعى المشتري انه تسعون بتحالفان استحسانا , والقياس ان لا يحلف البائع , لأن البائع يدعي الزيادة وهي عشرة والمشتري ينكرها , والبيّنة على من ادّعى واليمين على من أنكر فلا يمين على البائع . ووجه الاستحسان : ان البائع مدّع ظاهرا بالنسبة الى الزيادة ومنكر حق المشتري في تسلّم المبيع بعد دفع التسعين . والمشتري منكر ظاهرا لزيادة التي ادّعاها البائع وهي العشرة ومدّع حق تسلّمه المبيع بعد دفع التسعين . فكل واحد منهما مدّع من جهة ومنكر من جهة اخرى فيتحالفان . **فالقياس الظاهر** : إلحاق هذه الواقعة بكل واقعة بين مدّع ومنكر , فالبيّنة على من ادّعى واليمين على من أنكر : إلحاق الواقعة بين متداعين , كل واحد منهما يعتبر في آن واحد مدّعا ومنكرا فيتحالفان

والقياس الخفي

اقتضاء جزئية من حكم كلي بدليل

نهي الشارع عن بيع المعدوم والتعاقد على المعدوم , ورخص استحسانا في السلم والإجارة والمزارعة والمساقاة والاستصناع وهي كلها عقود, المعقود عليه فيها معدوم وقت التعاقد, وجه الاستحسان حاجة الناس وتعارفهم .

حجية الاستحسان

فمن احتجوا بالاستحسان وهم أكثر الحنفية دليلهم على حجيته : ان الاستدلال بالاستحسان إنما هو استدلال بقياس خفي , ترجح على قياس جلي او هو ترجيح قياس على قياس يعارضه , بدليل يقتضي هذا الترجيح او استدلال بالمصلحة المرسله على اشتناء جزئي من حكم كلي وكل هذا استدلال صحيح

شبه من لا يحتجون

أنكر فريق من المجتهدين الاستحسان واعتبروه استنباطاً للأحكام الشرعية بالهوى والتلذذ , وعلى رأس هذا الفريق الإمام الشافعي فقد قال : من استحسن فقد شرع

6 المصلحة المرسلة

المصلحة المرسلة اي المطلق . (وما ارسلناك الا رحمة للعالمين, الانبياء 107)
اصطلاح الأصوليين : المصلحة التي لم يشرع الشارع حكما لتحقيقها , ولم يدل
دليل شرعي على اعتبارها او الغائها. وسميت مطلقة لانها لم تقيد بدليل
اعتبار او بدليل إلغاء . مثال :
اتخاذ السجون , تدوين القران , ضرب النقود , إبقاء الارض الزراعية ووضع
الخراج عليها , وغيرها من المصالح التي اقتضتها الضرورات , او الحاجات او
التحسينات ولم تشرع احكام لها, ولم يشهد شاهد شرعي باعتبارها او
الغائها

حجية المصلحة المرسلة

ذهب جمهور : ان المصلحة المرسلة حجة شرعية يبنى عليها تشريع الاحكام وان الواقعة التي لاحكم فيها بنص او اجماع او قياس يشرع فيها الحكم.

ان التشريع الأحكام ما قصد به التحقيق مصالح الناس اي جلب نفع او دفع ضرر او رفع حرج عنهم. وان مصالح الناس لا تنحصر جزئياتها ولا تنهاى أفرادها وانها تتجدد بتجدد احوال الناس وتتطور باختلاف البيئات

ان من استقرأ تشريع الصحابة والتابعين والأئمة المجتهدين يتبين انهم شرعوا احكاما كثيرة لتحقيق مطلق المصلحة, لالقياس شاهد باعتبارها. ابو بكر جمع الصحف المفرقة التي كانت مدونا فيها القران

شروط الاحتجاج بالمصلحة المرسلّة

- ان تكون مصلحة حقيقية وليست مصلحة وهمية
- أن تكون مصلحة عامة وليست مصلحة شخصية
- ان لا يعارض التشريع لهذه المصلحة حكما او مبدأ ثبت بالنص او الاجماع

المصلحة المعتبرة هي المصالح الحقيقية

تكون بمنع الفتنة في الدين ,وبمنع الضلال ,وبمنع إثارة
المحافظة على حق الحياة العزيزة الكريمة حرية العمل والقول
المحافظة عليه من أن تناله آفة تجعل صاحبه عبثاً على
المجتمع ومصدر شر وأذى .

المحافظة على نوع الإنساني بحيث ينشأ قويا في جسمه
تكون بتنميته من الطريق الحلال التي نتبادل فيه المنافع من
غير ظلم ولا جور .

لأن هذه الأمور الخمسة بها قوام الدنيا التي يعيش فيها

الإنسان , ولا يحيا حياة تليق به إلا بها

حفظ الدين

حفظ النفس

حفظ العقل

حفظ النسل

حفظ المال

شبه من لا يحتجون بالمصلحة المرسله

ذهب بعض علماء المسلمين الى ان المصلحة المرسله التي لم يشهد شاهد شرعي باعتبارها ولا بإلغائها لا يبنى عليها تشريع . دليلهم –

(الأول) ان الشريعة راعت مصالح الناس بنصوصها وبما أرشدت اليه من القياس والشارع سدى ولم يهمل مصلحة من غير ارشاد الى التشريع لها فلا مصلحة إلا ولها شاهد من الشارع باعتبارها والمصلحة التي لا شاهد من الشارع باعتبارها ليست في الحقيقة مصلحة وما هي إلا مصلحة وهمية ولا يصح بناء التشريع عليها

شبه من لا يحتجون بالمصلحة المرسله

(الثاني) ان التشريع بناء على مطلق المصلحة فيه فتح باب لأهواء ذوي الأهواء من الولاة والأمرء ورجال الإفتاء فبعض هؤلاء قديغلب عليهم الهوى والغرض فيتخيلون المفاسد مصالح, ومصالح أمور تقديرية تختلف باختلاف الآراء والبيئات , وفتح باب التشريع لمطلق المصلحة فتح باب الشر

ماتعارفه الناس وساروا عليه من قول او فعل او ترك ويسمى العادة
وفي لسان الشرعيين : لافرق بين العرف والعادة. فالعرف العملي : مثل
تعارف الناس البيع بالتعاطي من غير صيغة لفظية . والعرف القولي : مثل
تعارفهم إطلاق الولد على الذكر دون الأنثى, وتعارفهم على ان لا يطلقوا
لفظ اللحم على السمك .

فلذلك : العرف يتكون من تعارف الناس على اختلاف طبقاتهم عامتهم
وخاصتهم بخلاف الإجماع فإنه يتكون من اتفاق المجتهدين خاصة , ولا
دخل للعامة في تكوينه

انواع العرف

عرف فاسد

2

عرف صحيح

1



فالعرف الصحيح هو ماتعارف الناس ولا يخالف دليلا شرعيا ولا يحل محرما ولا يبطل واجبا , كتعارف الناس عقد الإستصناع , وتعارفهم تقسيم المهر الى مقدم ومؤخر . وتعارفهم أن ما يقدمه الخاطب الى خطيبته من حلّي وثياب هو هدية لا من المهر

حرفه فاسد

ما تعارف الناس ولكنه يخالف الشرع او يحل المحرم او يبطل الواجب , مثل
تعارف الناس كثيرا من المنكرات في الموالد والمآتم . وتعارفهم أكل الربا
وعقود المقامرة

حكم العرف

اما العرف الصحيح فيجب مراعاته في التشريع وفي القضاء , وعلى المجتهد مراعاته في قضائه, لأن ماتعارفه الناس وما ساروا عليه صار من حاجاتهم ومتفقاً ومصالحهم , فما دام لا يخالف الشرع وجبت مراعاته , والشارع راعى الصحيح ما عرف العرب في التشريع , ففرض الدية على العاقلة , وشرط الكفاءة في الزواج , واعتبر العصبية في الولاية والارث. وقال العلماء العادة شريعة محكمة , والعرف في الشرع له اعتبار . امام مالك : على عمل أهل المدينة. , الشافعي له قولان: قديم وجديد , لتغير العرف في مكانه . المعروف عرفاً كالمشروط شرطاً, والثابت بالعرف كالثابت بالنص

حكم العرف

واما العرف الفسد فلا تجب مراعاته لأن في مراعاته معارضة دليل شرعي او إبطال حكم شرعي فإذا تعارف الناس عقدا من العقود الفاسدة كعقد ربوي او عقد فيه غرر وخطر , فلا يكون لهذا العرف أثر في إباحة هذا العقد . فإن كان من ضرورياتهم او حاجياتهم يباح لأن الضرورات تبيح المحظورات , والحاجان تنزل منزلتها (الضرورات) في هذا . والأحكام المبنية على العرف تتغير بتغيره زمانا ومكانا . لأن الفرع يتغير بتغير أصله .

الاستصحاب

في اللغة : اعتبار المصاحبة

في الاصطلاح الأصوليين : هو الحكم على الشيء بالحال التي كان عليها من قبل , حتى يقوم دليل على تغير تلك الحال , او هو جعل الحكم الذي كان ثابتا في الماضي باقيا في الحال حتى يقوم دليل على تغيره. فاذا سئل المجتهد عن حكم عقد او تصرف , ولم يجد نصا في القرآن او السنة ولا دليلا شرعيا يطلق على حكمه , حكم بإباحة هذا العقد او التصرف بناء على ان الأصل في الأشياء الإباحة , وهي الحال التي خلق الله عليها ما في الارض جميعه, "هو الذي خلق لكم في الارض جميعا" البقرة 29 فمام يقيم دليل على تغيرها فالشيء على إباحته الأصلية.

حجية الاستصحاب

انه آخر مدار الفتوى وهو الحكم على الشيء بما كان ثابتا له مادام لم يقم دليل يغيره. وهذا طريق في الاستدلال قد فطر عليه الناس وساروا عليه في جميع تصرفاتهم وأحكامهم. فمن عرف إنسانا حيا حكم بحياته وبني تصرفاته على هذه الحياة , حتى يقوم الدليل على وفاته . وهكذا كل من علم وجوده أمر حكم بوجوده حتى يقوم الدليل على عدمه , ومن علم عدم أمر حكم بعدمه حتى يقوم الدليل على وجوده . وعلى الاستصحاب بنيت المبادئ الشرعية : الأصل بقاء ما كان على ما كان حتى يثبت ما يغيره , الأصل في الأشياء الإباحة , ما يثبت باليقين لا يزول بالشك , الأصل في الإنسان البراءة

إذا قص القرآن أو السنة الصحيحة حكما من الأحكام الشرعية ، التي شرعها الله لمن سبقنا من الأمم ، على السنة رسلهم ونص على أنها مكتوبة علينا ، كما كانت مكتوبة عليهم ، فلا خلاف في أنها شرع لنا وقانون واجب اتباعه ، بتقرير شرعنا لها ، كقول تعالى : يا أيها الذين آمنوا كتب عليكم الصيام كما كتب على الذين من قبلكم (البقرة 183)

واذا قص القرآن الكريم او السنة الصحيحة حكما من هذه الأحكام , وقام الدليل الشرعي على نسخه ورفعنا , فلا خلاف في انه ليس شرعا لنا بالدليل الناسخ من شرعنا , مثل ما كان في شريعة موسى من أن العاصي لا يكفر ذنبه إلا أن يقتل نفسه , ومن أن الثوب إذا أصابته نجاسة لا يطهره إلا قطع ما أصيب منه

وموضع الخلاف هو ما قصه علينا الله او رسوله من احكام الشرائع السابقة , ولم يرد في شرعنا ما يدل على أنه مكتوبة علينا كما كتب عليهم. أو أنه مرفوع عنا ومنسوخ, كقول تعالى : من اجل ذلك كتبنا على بني اسرائيل أنه من قتل نفسا بغير نفس اوفسادا في الارض فكأنما قتل الناس جميعا (المائدة 32) وقوله تعالى : وكتبنا عليهم فيها أن النفس بالنفس والعين بالعين والأنف بالأنف والأذن بالأذن والسن بالسن والجروح قصاص

قال جمهور الحنفية وبعض المالكية والشافعية: أنه يكون شرعا لنا وعلينا اتباعه وتطبيقه مادام قد قص علينا ولم يرد في شرعنا ما ينسخه لأنه من الأحكام الإلهية التي شرعها الله على السنة رسله وقصه علينا ولم يدل الدليل على نسخها فيجب على المكلفين اتباعها . ولهذا استدلل الحنفية على قتل المسلم بالذمي وقتل الرجل بالمرأة باطلاق قوله تعالى : “أنفس بالنفس”

قال بعض العلماء : إنه لا يكون شرعا لنا لأن شريعتنا ناسخة للشرائع السابقة , إلا إذا ورد في شرعنا ما يقرره . والحق هو المذهب الاول لأن شريعتنا إنما نسخت من الشرائع السابقة ما يخالفها فقط , لأن قص القرآن علينا حكما شرعيا سابقا بدون نص على نسخة هو تشريع لنا ضمنا , لأنه حكم إلهي بلغه الرسول إلينا ولم يدل دليل على رفعه عنا , ولأن القرآن مصدقا لما بين يديه من التوراة والإنجيل فمالم ينسخ حكما في أحدهما فهو مقرره

الصحابة : شاهدوا النبي صلى الله عليه وسلم وتلقوا عنه الرسالة المحمدية وهم الذين سمعوا منه بيان الشريعة .
وبعد وفاة الرسول صلى الله عليه وسلم تصدى لإفتاء المسلمين لهم جماعة من الصحابة , عرفوا بالفقه والعلم وطول ملازمة الرسول وفهم القرآن وأحكامه , وقد صدرت عنهم عدة فتاوى في وقائع مختلفة

حجية أقوال الصحابة

وقد احتج الجمهور لحجية أقوال الصحابة :

أ- النقل :

- القرآن: السابقون الأولون من المهاجرين والأنصار والذين اتبعوهم بإحسان رضي الله عنهم ورضوا عنه (التوبة 100) فإن الله مدح الذين اتبعوهم فكان اتباعهم في هديهم أمرا يستوجب المدح وليس أخذ كلامهم على أنه حجة إلا نوعا من الاتباع
- السنة : انا أمان لأصحابي وأصحابي أمان لأمتي . وليس أمانهم للأمة إلا بأن ترجع الأمة الى أقوالهم , اذا أمان النبي لهم برجوعهم الى هديه النبوى الكريم

ب- العقل

حجية اقوال الصحابة

العقل :

- أن الصحابة أقرب الى رسول الله ص.م من سائر الناس , وهم الذين شاهدوا مواضع التنزيل ولهم من الإحلاص والعقل والاتباع للهدى النبوى ما يجعلهم أقدر على معرفة مرامى الشر , اذا هم رأوا الأحوال التى نزلت فيها النصوص فإدراكهم لها يكون أكثر من إدراك غيرهم ويكون كلامهم فيها أجدر الكلام بالاتباع

حجية اقوال الصحابة

العقل :

أن احتمال أن تكون آراؤهم سنة نبوية احتمال قريب لأنهم كثيرا ماكانوا يذكرون الأحكام التي بينها النبي ص.م. لهم من غير أنيسندواها اليه ص.م. لأن أحدا لم يسألهم عن ذلك, ولما كان ذلك الاحتمال قائما مع أن رأيهم له وجه من القياس والنظر كان رأيهم أولى بالاتباع, لأنه قريب من المنقول موافق للمعقول

حجية اقوال الصحابة

العقل :

أنهم إن أثرهم رأي أساسه القياس , ولنا من بعدهم قياس يخالفه ,
فلاحتياط اتباع رأيهم , لأن النبي ص.م. قال : خير القرون قرني الذي
بعث فيه

الذرائع

الذريعة : معناها الوسيلة

في لغة الشرعيين ما يكون طريقا لمحرّم او المحلل , فإنه يأخذ حكمه , فالطريق الى الحرام حرام , والطريق الى المباح مباح وما لا يؤدي الواجب إلا أنه فهو واجب

ان موارد الأحكام قسمان

- مقاصد: وهي الأمور المكونة للمصالح والمفاسد في أنفسها أي التي هي في ذاتها مصالح او مفاسد
- وسائل: وهي الطرق المفضية الى المقاصد . وحكمها حكم ماأفضت اليه (مقاصد) من تحليل او تحريم

الأحكام الشرعية

مباحث الأحكام في علم أصول الفقه أربعة

- الحاكم: وهو من صدر عنه الحكم , الله سبحانه وتعالى
- الحكم: وهو ما صدر من الحاكم دالا على ارادته في فعل المكلف
- المحكوم فيه: وهو فعل المكلف الذى تعلق الحكم به
- المحكوم عليه: وهو المكلف الذى تعلق الحكم بفعله

الحاكم

أن مصدر الأحكام الشرعية لجميع أفعال المكلفين هو الله سبحانه :
واشتهر من علماء الاصوليين ” لاحكم إلا الله ” . وقال تعالى ” إن
الحكم إلا لله يقص الحق وهو خير الفاصلين ” (الانعام 57)
فلا خلاف في ان الحاكم هو الله , وإنما الخلاف فيما يعرف به حكم الله

لعلماء في هذا الخلاف مذاهب ثلاثة

مذهب الأشاعرة : ابو حسن الأشعري : وهو انه : لا يمكن العقل أن يعرف حكم الله في أفعال المكلفين إلا بواسطة رسله وكتبه , لأن العقول تختلف بينا في الأفعال , فبعض العقول يستحسن بعض الأفعال وبعضها يستقبحها , بل عقل الشخص الواحد يختلف في الفعل الواحد , وكثيرا ما يغلب الهوى على العقل فيكون التحسين او التقبيح بناء على الهوى فعلى هذا لا يمكن أن يقال مارآه العقل حسنا فهو حسن عند الله ومطلوب لله فعله ويثاب عليه من الله فاعله . ومارآه العقل قبيحا فهو قبيح عند الله ومطلوب لله تركه ويعاقب من الله فاعله . أن مقياس الخير والشر هو القانون الشرعي ” وما كنا معذبين حتى نبعث رسولا ” (الاسراء 15)

لعلماء في هذا الخلاف مذاهب ثلاثة

مذهب المعتزلة : واصل بن عطاء , وهو أنه يمكن أن يعرف حكم الله في أفعال المكلفين بنفسه من غير وساطة رسله وكتبه , لان كل فعل من أفعال المكلفين فيه صفات وله آثار تجعله ضارا او نفعا , فيستطيع العقل بناء على صفات الفعل , وما يترتب عليه من نفع او ضرر أن يحكم بأنه حسن او قبيح , وحكم الله على الافعال هو على حسب ما تدركه العقول من نفعها او ضررها . . ان مقياس الخير والشر هو ما يدرك في الفعل من نفع او ضرر لأكبر مجموعة من الناس يصل اليهم أثر الفعل

لعلماء في هذا الخلاف مذاهب ثلاثة

مذهب الماتريدية : ابو منصور الماتريدي وهذا المذهب وسط معتدل ,
 وخلاصته أن افعال المكلفين فيها خواص ولها آثار تقتضي حسنها او قبحها
 , وأن العقل بناء على هذه الخواص والآثار يستطيع الحكم بأن هذا الفعل
 حسن وهذا الفعل قبيح . ومارآه العقل السليم حسنا فهو حسن , ومارآه
 العقل السليم قبيحا فهو قبيح . ولكن لا يلزم ان تكون أحكام الله في أفعال
 المكلفين على وفق ما تدركه عقولنا فيها من حسن او قبيح لأن العقول مهما
 نضجت قد تخطئ , لأن بعض الأفعال مهما تشبه فيه العقول فلا تلزم بين
 احكام الله وماتدركه العقول وعلى هذا لاسبيل الى معرفة حكم الله إلا
 بواسطة رسله.

الحكم

الحكم الشرعي في الاصطلاح الأصوليين : هو خطاب الشارع المتعلق
بأفعال المكلفين , طلبا او تخيرا , او وضعاً .

طلب الفعل : ” أوفوا بالعقود ” هذا خطاب من الشارع متعلق بالإيفاء
بالعقود

طلب الترك : ” لا يسخر قوم من قوم ” هذا خطاب من الشارع متعلق
بالسخرية , طلبا لتركها

تخييري : ” فإن خفتن أن لا يقيما حدود الله فلا جناح عليهما فيما افتدت به “
البقرة 229 هذا خطاب من الشارع متعلق بأخذ الزوج بدلا من
زوجته نظيرا تطليقها تخيرا فيه .

الحكم

الحكم الشرعي في اصطلاح الفقهاء : فهو الأثر الذي يقتضيه خطاب الشرع في الفعل, كالوجوب والحرمة والإباحة.

-الإيفاء بالعقود , طلببالفعلة : هو الحكم في اصطلاح الاصوليين

-وجوب الأيفاء : هو الحكم في اصطلاح الفقهاء

انواع الحكم

حكم تكليفي

الحكم المتعلق بفعل المكلف على جهة الطلب او تخيير

حكم وضعي

الحكم المتعلق بفعل المكلف على جهة الوضع

الحكم التكليفي

هو ما اقتضى طلب فعل من المكلف ، أو كفه عن فعل ، أو تخيره بين فعل والكف عنه

طلب فعل: خذ من أموالهم صدقة (التوبة 103) ، والله على الناس حج البيت (آل عمران 97)

طلب كف: ولا تقربوا الزنا (الاسراء 32) ، حرمت عليكم الميتة والدم ولحم الخنزير (المائدة 3)

تخير مكلف: وإذا حللتم فاصطادوا (المائدة 2) ، فإذا قضيت الصلاة فانتشروا في الأرض (الجمعة 10)

الحكم الوضعي

ماقتضى وضع شيء سببا لشيء , او شرطاله , او مانعا منه
 وضع شيء سببا لشيء : يأيها الذين آمنوا إذا قمتم الى الصلاة فاغسلوا
 وجوهكم وأيديكم الى المرافق (المائدة 38) اقتضى
 وضع إرادة إقامة الصلاة سببا في إيجاب الوضوء .
 وضع شيء شرطالشيء : والله على الناس حج البيت من استطاع اليه سبيلا
 (آل عمران 97) اقتضى ان استطاعة السبيل الى البيت
 شرط لإيجاب حجه , لانكاح إلا بشاهد : اقتضى أن
 حضور الشاهدين شرط لصحة الزواج

الحكم الوضعي

جعل الشيء مانعا من شيء : قوله ص.م . ليس للقاتل ميراث : اقتضى
جعل قتل الوارث مورثه مانعا من إرثه
وإنما سمي الحكم الوضعي , لأن مقتضاه وضع أسباب لمسببات , أو شروط
لمشروطات , أو موانع من أحكام

الفرق بين التكليفي والوضعي

أحدهما : ان الحكم التكليفي مقصود به طلب فعل من المكلف او كفه عن فعل , او تخيره بين فعل شيئ والكف عنه . واما الحكم الوضعي فليس مقصودا به تكليف او تخيير , وإنما المقصود به بيان هذا الشيء سبب لهذا المسبب , او أن هذا شرط لهذا المشروط . او أن هذا مانع من هذا الحكم

ثانيهما: أن ما طلب فعله او الكف عنه, او خيّر بين فعله وتركه بمقتضى الحكم التكليفي لا بد ان يكون مقدورا للمكلف, وفي استطاعته أن يفعله وأن يكف عنه, لأنه لا تكليف إلا بمقدور, ولا تخيير إلا بين مقدور ولا مقدور

الفرق بين التكليفي والوضعي

واما ما وضع سببا او شرطا او مانعا , فقد يكون أمرا في مقدور المكلف
بحيث اذا باشره ترتب عليه أثره , وقد يكون امرا ليس في مقدور المكلف
بحيث اذا وجد ترتب عليه أثره

اقسام الحكم التكليفي

الإيجاب , والندب , والتحريم , والكراهة , والإباحة
 فان كان اقتضاؤه له على وجه التحريم والإلزام فهو الإيجاب وأثره الوجوب
 والمطلوب فعله هو الواجب. وان كان اقتضاؤه له ليس على وجه التحريم
 والإلزام فهو الندب وأثره الندب والمطلوب فعله المندوب. واذا اقتضى كفا
 عن فعل فإن كان اقتضاؤه على وجه التحريم والإلزام فهو التحريم وأثره
 الحرمة والمطلوب الكف عن فعله هو المحرم. وان كان اقتضاؤه له ليس على
 وجه التحريم والإلزام فهو الكراهة وأثره الكراهة والمطلوب الكف عن فعله
 هو المكروه. واذا اقتضى تخيير المكلف بين فعل شيء وتركه فهو الإباحة
 وأثره الإباحة والفعل الذى خيّر بين فعله وتركه هو المباح

المواجب

1

الواجب شرعا هو ما طلب الشارع فعله من المكلف طلبا حتما بأن اقترن طلبه بما يدل على تحميم فعله, بحيث يأثم ويعاقب تاركه. ” كتب عليكم الصيام ” (البقرة 183) فالصيام واجب لأن الصيغة التي طلب بها دلت على تحميمه. ” فما استمتعتم به منهن فاتوهن أجورهن فريضة ” (النساء 24) وأيتاء الزوجات مهورهن واجب .
ويرادف الواجب على الفرض والمحتوم واللازم

اقسام الواجب

من حيث زمن ادائه :

- مطلق عن الزمان : ما لم يقيد أدائه بزمان معين بحيث لا يذم إذا أخره وقت الاستطاعة الى وقت آخر يستطيعه , كقضاء رمضان فعليه عدة من أيام أخر من غير تقييد بزمان عند أبي حنيفة , عند الشافعي انه يقيد بالعام الذي كان فيه الافطار , كذلك الحج , كفارات الأيمان وغيرها

- مقيد بالزمان او المؤقت :قسمان : واجب موسع , واجب مضيق

- واجب موسع: فإذا كان الوقت يتسع لعبادة أخرى من جنس العبادة التي وقت الزمان لها فهو الواجب الموسع كالصلاة بنسبة لأوقاتها,

في وقت الظهر يتسع لصلوات كثيرة فهو يسع الظهر وغيرها

- واجب مضيق: هو الواجب الذي لا يتسع زمنه غيره , كيوم رمضان فإنه لا يسع

غير رمضان ” فمن شهد منكم الشهر فليصمه ” البقرة 185

ولا يتصور أن يكون صوم آخر يقره الشارع يكون في يوم رمضان

اقسام الواجب

من حيث تعيين المطلوب

- واجب معين: هو الذى يكون المطلوب فيه واحدا كأداء الدين والوفاء بالعقد وأداء الزكاة , وغير ذلك مما يتعين فيه المطلوب ولا يكون فيه تخيير فى المطلوب واكثر الوجبات كذلك
- واجب مخير: هو الذى يكون الواجب فيه واحدا بعينه بل يكون واحدا من اثنين او ثلاثة : التخيير بين اثنين : تخيير الإمام بين المن والفداء (محمد 4) التخيير بين ثلاثة : تخيير كفارة اليمين (المائدة 89)

اقسام الواجب

من حيث المقدار المطلوب منه:

- واجب له حد محدود: هو ما عين له الشارع مقدارا معلوما, بحيث لا تبرأ ذمة المكلف من هذا الواجب إلا اذا أدائه على ما عين الشارع : كالصلاة الخمس , تؤدي بعدد ركعاتها واركائها شروطها
- واجب غير مقدر بحد محدود: هو ما لم يعين الشارع مقداره بل طلبه من المكلف بغير تحديد , كمقدار المسح الرأس , ومقدار ركوع والسجود في الصلاة

اقسام الواجب

من حيث من يؤديه :

- واجب عين او فرض عين : هو ما طلب الشارع فعله من فرد من افراد المكلفين , ولا يجزىء قيام مكلف به عن آخر , بحيث اذا تركه هو أثم , كالصلاة والزكاة واجتناب الخمر والميسر وغيرها
- واجب كفائي \ فرض كفاية : هو ما طلب الشارع فعله من مجموع المكلفين , لا من كل فرد منهم , بحيث اذا قام به بعض المكلفين فقد أدى الواجب وسقط الإثم والخرج عن الباقيين , واذا لم يقم به من أفراد المكلفين أثموا جميعا بإهمال هذا الواجب

المندوب , النافلة , السنة , التطوع , الاحسان كلها مرادف
هو ما طلب الشارع فعله طلبا من المكلف غير حتم , او هو ما يشاب
فعله ولا يعاقب تركه . او هو ما يمدح فاعله ولا يذم في الشرع تاركه .
بأن كانت صيغة الطلب نفسها لا تدل على تحميمه , او اقترنت
بطلبه قرائن تدل على عدم التحميم , فإذا طلب الشارع الفعل
بصيغة : يسن او يندب كذا كان المطلوب بهذه الصيغة مندوبا ,
وإذا طلبه بصيغة الامر ودلت القرينة على ان الامر للندب كان
المطلوب مندوبا

كقوله تعالى : ” يا ايها الذين آمنوا إذا تدايتم بدين الى أجل مسمى فاكتبوه ”
 (البقرة 282) فإن الامر بكتابة الدين للندب لا للإيجاب بدليل القرينة التي في
 الآية نفسها ” فإن أمن بعضكم بعضا فليؤد الذي أؤتمن أمانته ” فإنها تشير الى
 أن الدائن له ان يثق بمدينه ويأتمنه من غير كتابة الدين عليه , وكقوله تعالى ”
 فكاذبوهم إن علمتم فيهم خيرا ” (النور 33) فمكاتبة المالك عبده مندوبة بقرينة
 أن المالك حر التصرف في ملكه .

اقسام المندوب

السنة المؤكدة او سنة الهدى , السنة الزائدة او النافلة , المستحب او الادب او الفضيلة.

السنة المؤكدة او سنة الهدى

مندوب مطلوب فعله على وجه التأكيد وهو لا يستحق تاركه العقاب ولكن يستحق اللوم والعتاب. ومن هذا السنن والمندوب التي تعد شرعا مكملة للواجبات كالأذان , أداء الصلوات الخمس جماعة

اقسام المندوب

السنة الزائدة أو النافلة

مندوب مشروع فعله , وفاعله يثاب وتاركه لا يستحق عقاباً ولا لوما , ومن هذا لم يواظب الرسول على فعله مرة أو أكثر وتركه . كجميع التطوعات , كالصدقة على الفقير أو صيام الخميس من كل اسبوعاً أو صلاة ركعات زيادة عن الفرض وعن السنة المؤكدة.

اقسام المندوب

المستحب او الادب او الفضيلة

مندوب زائد أي يعد من الكماليات للمكلف , ومن هذا الاقتداء بالرسول في اوموره العادية التي تصدر عنه بصفته إنسانا كأن يأكل ويشرب ويمشي وينام ويلبس على الصفة التي كان يسير عليها الرسول , فإن الاقتداء بالرسول في هذه الأمور وأمثالها كمالي , ويعد من محاسن المكلف لأنه يدل على حبه للرسول وفرط تعلقه به . ولكن من لم يقتد بالرسوب في مثل هذه الامور لا يعد مسيئا

هو ما طلب الشارع الكف عن فعله على وجه الحتم ، ويعاقب على فاعله ، بأن تكون صيغة طلب الكف نفسها دالة على انه حتم كقوله تعالى : حرّمت عليكم الميتة والدم ولحم الخنزير (المائدة 3) ، قل تعالوا اقل ما حرّم ربكم عليكم (الانعام 151) : لا يحلّ لكم (النساء 18) أو يكون النهي عن الفعل مقترنا بما يدل على انه حتم : ولا تقربوا الزنا إنه كان فاحشة (الاسراء 32)، او يكون الأمر بالاجتناب مقترنا بما يدل على أنه حتم : أنما الخمر والميسر والأنصاب والأزلام رجس من عمل الشيطان فاجتنبوه (المائدة 90) أو أن يترتب على الفعل عقوبة : والذين يرمون المحصنات ثم لت يأتوا بأربعة شهداء فاجلدوا هم ثمانين جلدة (النور 4)

اقسام الحرام

أساس التحريم فيه أن يكون ضارا ضررا لاشك فيه, فما حرم الشارع أمرا إلا وفيه مضرة غالبية. وما أباح شيئا إلا وفيه منفعة غالبية .

والحرام قسمان : حرام لذاته , وحرام لغيره

حرام لذاته: ما قصد الشارع الى تحريمه لما فيه من ضرر ذاتي, أي انه

فعل حكمه الشرعي التحريم من الابتداء : كأكل

الميتة, والزنا, وشرب الخمر وغير ذلك مما يمس

الضروريات الخمس: حفظ الجسم والنسل والمال والعقل

والدين

حرام لغيره:

هو الذي يكون النهي فيه لالذاته , ولكن لايفضى الى محرم ذاتي , اي محرم لعارض اي أنه فعل حكمه الشرعي ابتداء الوجوب او الندب او الإباحة ولكن اقترن به عارض جعله محرما : كالنظر الى عورة المرأة فهو محرم لأنه يفضى الى الزنى والزنا محرم لذاته , والصلاة في ثوب مغصوب , والبيع فيه غش , والزواج به مجرد تحليل الزوجة لمطلقها ثلاثا , وغير ذلك لما عرض له التحريم لعارض , فليس التحريم لذات الفعل , ولكن لأمر خارجي , اي أن ذات الفعل لا مفسدة فيه ولا مضرة ولكن عرض له واقترن به ما جعل بيه مفسدة او مضرة

المكروه

ماطلب الشارع من المكلف الكفّ عن فعله طلبا غير حتم , بأن تكون الصيغة نفسها دالة على ذلك . كما اذا ورد أن الله كره لكم كذا , او كان منهيا عنه , واقترن النهي بما يدل على أن النهي للكره لا للتحريم . كقوله تعالى : لاتسألوا عن أشياء ان تبد لكم تسؤكم (المائدة 101) او كان مأمورا باجتنابه ودلت القرينة على ذلك . كقوله تعالى : وذروا البيع (الجمعة 9) . فالمطلوب الكفّ عن فعله إن كان صيغة طلبه نفسها تدل على انه طلب حتم فهو المحرم , ” حرّمت عليكم كذا ” وإن كانت الصيغة نفسها تدل على انه طلب غلر حتم فهو المكروه ” كره لكم كذا ”

ما خيّر الشارع المكلف بين فعله وتركه , فلم يطلب الشارع أن يفعل المكلف هذا الفعل ولم يطلب أن يكف عنه .

وتارة تثبت إباحة الفعل بالنص الشرعي على إباحته , كما اذا نص الشارع على أنه لا إثم في الفعل , فيدل بهذا على إباحته كقوله تعالى :
 فإن خفتن أن لا يقيما حدود الله فلا جناح عليهما فيما افتدت به (البقرة
 229) ولا جناح عليكم فيما عرضتم به من خطبة النساء (البقرة
 235), وكما إذا أمر الشارع بفعل ودلت القرائن على أن الأمر للإباحة
 , كقوله تعالى : وإذا حللتم باصطادوا (المائدة 2), وكلوا واشربوا
 (الاعراف 31) فإذا قضيت الصلاة فانتشروا في الأرض (الجمعة 10)

التنبيه

واما علماء الحنفية فقد قسموا الحكم الى سبعة اقسام : الفرض ,
 الواجب , المندوب , الحرام , المكروه كراهة تحريم . المكروه كراهة تنزيه .
 الفرض بدليل قطعي والواجب بدليل ظني . الحرام بدليل قطعي , ان كان
 بدليل ظني فمكروه كراهة تحريم وهو المقابل للواجب , كراهة تنزيه هو
 المقابل للمندوب , وتعريفه يتفق مع تعريف جمهور الفقهاء , وعلى ذلك
 عند علماء الحنفية المطلوب فعله ثلاثة : الفرض , الواجب , المندوب ,
 والمطلوب الكف عنه ثلاثة ايضا : المحرم , المكروه كراهة التحريم , المكروه
 كراهة تنزيه

أقسام الحكم الوضعي

خمسة : لانه ثبت بالاستقراء أنه أن يقتضي جعل شيء سببا لشيء , أو
شرطا , أو مانعا , أو مسوغا الرخصة بدل العزيمة , أو صحيحا , أو غير
صحيح

السبب

ما جعله الشارع علامة على مسيبه وربط وجوده المسبب بوجوده وعدمه بعدمه , فيلزم من وجود السبب وجود المسبب ومن عدمه عدمه , وهو الامر الظاهر المضبوط الذي جعله الشارع أمانة لوجود الحكم. وقد قدمنا في مبحث العلة في القياس أن كل علة للحكم تسمى سببه , وليس كل سبب للحكم يسمى علة .

حقيقة السبب

- ا. أن السبب لا ينعقد إلا يجعل الشارع له سببا, وذلك لأن الأحكام التكليفية هي تكليف من الله تعالى, والمكلف هو الله تعالى, وإذا كان المكلف هو الشارع, فهو الذي يجعل الأسباب التي ترتبط بها الأحكام أسبابا .
- ب. أن هذه الأسباب ليست مؤثرة في وجود الأحكام التكليفية بل هي أمانة لظهورها ووجودها

أنواع السبب

- أ. سبب ليس من فعل المكلف
- ب. من فعل المكلف

(أ) سبب ليس من فعل المكلف : هي التي جعلها الله تعالى أمانة على وجود الحكم . مثل كون الوقت سبباً للصلاة وكون الأضرار سبباً لإباحة الميتة , وكون خوف العنت مع القدرة على تكاليفات الزواج سبباً لوجود النكاح . فكل هذه الأسباب ليست من العبد.

(ب). من فعل المكلف

هو افعال المكلفين التي يرتب الشارع عليها أحكامه , مثل كون السفر سببا لرخصة الإفطار , وعقد الزواج في محله سببا في حل العشرة , والبيع سببا للآثار , وهكذا ينقسم الى ثلاثة اقسام
 ١. ما يكون مأمورا به (ما يكون مطلوبا طلب فعل)

ب. ما يكون مطلوبا طلب كف

ج. ما يكون مأذونا فيه

ذلك أنه مادام في قدرة العبد فإنه يجرى قيد الحكم التكليفي من حيث الطلب فعلا او كفا او إذنا , ومع ذلك نظران : أنه داخل في خطاب التكليف , وأنه داخل في خطاب الوضع. فهو من حيث القدرة عليه , ومن حيث اقتضاؤه لجلب منافع ودفع مضار يدخل تحت حكم التكليف . ومن حيث مارتب عليه الشارع من أحكام أخرى داخل في الحكم الوضعي

ويجب أن يلاحظ هنا أنه إذا كان السبب مطلوباً أو مأذوناً فيه , فإن المسبب يكون حقاً من الحقوق , وأن السبب إذا كان منهيّاً عنه بشكل عام قد طلب الكف عنه فإن المترتب عليه يكون عقوبة في أكثر الأحوال .

الشرط

الأمر الذي يتوقف عليه وجود الحكم, ويلزم من عدمه عدم الحكم , والمراد وجود الشرعي الذي يترتب عليه أثره . فالشرط أمر خارج عن حقيقة المشروط يلزم من عدمه عدم المشروط, ولا يلزم من وجوده وجوده . فالزوجية شرط لإيقاع الطلاق , فإذا لم توجد زوجية لم يوجد طلاق ولا يلزم وجود الزوجية وجود الطلاق , والوضوء شرط لصحة إقامة الصلاة فإذا لم يوجد الوضوء لا تصح إقامة الصلاة , ولا يلزم من وجود الوضوء إقامة الصلاة .

الفرق بين الشرط والسبب

السبب

ان السبب فإنه يلزم من وجوده وجود الحكم إلا اذا كان المانع فإذا كان وقت الصلاة فقد وجبت الصلاة واذا كان رمضان فقد وجب الصيام اذا كان الاسكار فقد وجد التحريم

الشرط

ان الشرط اذا وجد لا يستلزم وجود الحكم , فلا يلزم من وجود الوضوء الذى هو شرط الصلاة وجوبها . ولا يلزم من وجود الشاهدين وجود عقد النكاح , ووجودهما شرط لصحتهما .

إن الشرط قسمان

شرط مكمل للمسبب

الشرط الذى يقوى حقيقة المسبب
 أي يقوى ركنه, مثال: اشتراط
 التساوى بين الجانى والمجنى عليه فى
 القصاص من حيث السلامة من
 نقص فى الأطراف ونحوها, فإن
 الحكم وهو القصاص أساسه المساواة
 بين العقوبة والجريمة, ولا يتحقق ذلك
 إلا بالمساواة بين الجانى والمجنى عليه
 فى الحرية وسلامة الأطراف

شرط مكمل للسبب

الشرط الذى تثبت حكمته مقوية
 لمعنى السببيه , مثال: شرط حولان
 الحول فى وجوب الزكاة فى النصاب
 وذلك لأن السبب فى وجوب الزكاة
 هو النصاب إذ أن النصاب دليل
 الغنى ولا يتحقق الغنى بالنصاب على
 وجه الأكمال إلا اذا مضى حول
 على وجود هذا النصاب كاملا فى
 يده

تنقسم الشروط من ناحية الأمر المشروط فيه

شروط موضعها حكم وضعي

كالقدرة على التسليم في البيع
فإنه شرط لاعتبار العقد سببا
للملكية , وتحقق حياة الوارث
بعد موت المورث فإنه شرط
لاعتبار الإرث سببا للميراث ,
وغير ذلك من الشروط التي
تكون خادمة لحكم وضعي مجرد

شروط موضعها حكم تكليفي

كالطهارة في الصلاة فإنها شرط
لتحقق أمر تكليفي طالب به
الشارع , وكذلك الإحصان في
وجوب الحد , فهو شرط لتحقيق
أمر تكليفي يتجه فيه التكليف
إلى الحاكم , وكذلك حولان حول
فإنه شرط لأداء الزكاة

تنقسم الشروط من حيث تتعلق بالأحكام الوضعية

شروط جعلية

وهي الشروط التي أباح الشارع فيها للعاقدين أن يشترطوها في العقود لتترتب أحكامها عليها، وهي شروط تثبت لتحقيق الأحكام التي نيّطت بالعقود، فهي شروط في أحكام وضعية، كاشتراط تقديم معجل المهر في الزواج

شروط شرعية

وهي الشروط التي اشترطها الشارع لتحقيق السبب أولتحقق المسبب، مثال: جميع الشروط التي اشترطها الشارع في الزواج والبيع والهبة والوصية، والتي اشترطها لإيجاب الضلوات الخمس والزكاة والحج، والتي اشترطها لإقامة الحدود ولغيرها

تنقسم الشروط الجعلية التي تكون بعمل العاقدين بإباجة الشارع

شروط تقترن بالعد فتزيد في التزاماته

وهي شروط تكمل المسبب ،
كالبيع بشرط أن يقدم المشتري
كفيلا بالثمن او يقدم البائع
كفيلا بضمان رد الثمن اذا
استحق المبيع أي يتبين أن المبيع
لم يكن ملكا للبائع فإن هذين
الشرطين ثابتان في المسبب وهو
أثر العقد

شروط تتصل بوجود العقد

وهي شروط مكملة للسبب
كتعليق العقد على شرط، كأن
يفعل شخصا آخر إذا عجز عن
الأداء، فإن شرط العجز عن
الأداء شرط لتحقيق الكفالة فهو
شرط مكمل للسبب وهو عقد
الكفالة

الفرق بين الركن الشيء وشرطه

مع أن كلامهما يتوقف وجود الحكم على وجوده
 أن الركن جزء من حقيقة الشيء، وأما الشرط فهو أمر خارج عن حقيقته
 وليس من أجزائه، فالركوع ركن الصلاة لأنه جزء من حقيقتها، والطهارة
 شرط الصلاة لأنها أمر خارج عن حقيقتها.
 وإذا حصل خلل في ركن من الأركان كان خللاً في نفسه، وإذا حصل
 خلل في شرط من الشروط كان خللاً في وصفه أي في أمر خارج عن
 حقيقته

المانع

هو ما يلزم من وجوده عدم الحكم او بطلان السبب, او هو الأمر الشرعي الذي ينافي وجوده الغرض المقصود من السبب أو الحكم. فقد يتحقق السبب الشرعي وتتوافر جميع شروطه ولكن يوجد مانع يمنع ترتب الحكم عليه, كما اذا وجدت الزوجية الصحيحة او القرابة ولكن منع ترتب الإرث على احدهما كاختلاف الوارث مع المورث ديناً أو قتل الوارث مورثه.

المانع ينقسم الى قسمين

مانع يؤثر في الحكم نفسه فيسلبه

الذي يعارض الحكم ولا يعارض السبب, كون الأبوة مانعة من القصاص فإن الحكم وهو القصاص قد تحقق سببه من غير معارض, وهو القتل العدوان المقصود بشروطه كلها فإذا كانت الأبوة بأن كان القاتل أبا للمقتول فإن ذلك يعد مانعا من القصاص

مانع مؤثر في السبب

كاختلاف الدين و القتل من حيث كونهما مانعين من الميراث, فإن سبب الميراث هو القرية او الزوجية مع الموت, فإن هذه تجعل الوارث امتداد لحياة الموروث, وذلك يقتضي أن يكون في الوارث نصرة خاصة للمورق وولاية مستمرة بينهما

ينقسم المانع الذي يعارض الحكم الى ثلاثة

- الموانع التي لا يمكن اجتماعها مع الحكم التكليفي
- المانع الذي يتصور أن يجتمع مع أصل التكليف
- المانع الذي لا يرفع أصل الطلب التكليفي بل يرفع اللزوم فيه ويحول من طلب حتمي الى تخيري.

الموانع التي لا يمكن اجتماعها مع الحكم التكليفي

وهي التي تجتمع في زوال العقل بجملة أسبابه من نوم او مجنون او اغماء . وهذه مانعة من اصل أهلية الخطاب التكليفي , لأنها إلزام يقتضي التزاما , وفاقدا العقد لا يتصور إلزامه كما لا يتصور التزامه.

المانع الذي يتصور أن يجتمع مع اصل التكليف

ولكن المانع يفع التكليف جملة مع امكان اجتماعه, مثال : الحيض والنفاس, بالنسبة للصلاة ودخول المسجد ومس المصحف وما اشبه ذلك. ولعل من ذلك الاضطراب بالنسبة لأكل الميتة والخنزير وشرب الخمر . فإن هذه الموانع رفعت أصل التكليف وهو التحريم, واعتبر التكليف ساقطا إذا تحول الأكل الى واجب , وقال فيه الحنفية إنه رخصة إسقاط .

المانع الذى لا يرفع أصل الطلب التكليفي بل يرفع اللزوم فيه ويحول من طلب حتمي الى تخيري.

مثال : المرض فإنه مانع من فرضية صلاة الجمعة ولكن إن صلى صحت صلاته وكذلك الأنوثة بالنسبة لصلاة الجمعة فإن الأنثى إن صلت الجمعة صحت منها , ومن ذلك النطق بكلمة الكفر عند الإكراه الملجئ إذا كان قلبه مطمئنا بالإيمان فإن هذا الإكراه أسقط اللزوم , ولم يزل الفضل في الصبر , ولذلك لو صبر يكون ذلك خيرا له

الرخصة والعزيمة

الرخصة:

ما شرعه الله من الأحكام تخفيفا على المكلف في حالات خاصة تقتضى هذا التخفيف , او هي ما شرع لعذر شاق حالات خاصة , او هي استباحة المحظور بدليل مع قيام دليل الحظر . او هي تغيير الحكم الاصيلي الى سهولة لعذر مع قيام السبب للحكم الاصيلي

العزيمة:

ما شرعه الله أصالة من الأحكام العامة التي لا تختص بحال دون حال ولا بمكلف دون مكلف (ما شرعه ابتداء ويكون الفعل فيها ليس سببه وجود المانع)

اسباب الترخيص

- الإكراه , النسيان , الجهل , السفر , العسر , المرض , النقص

أنواع الرخص

- الاسقاط , التقديم , التأخير , التنقيص , الإبدال

الصحة والفساد والبطلان

إن الصحة والفساد والبطلان أوصاف ترد على الأحكام الشرعية , سواء أكانت تكليفية أم كانت وضعية. ما طلبه الشارع من المكلفين من افعال وما شرعه لهم من اسباب وشروط اذا باشرها المكلف قد يحكم الشارع بصحتها, وقد يحكم بعدم صحتها. فاذا وجدت على وفق ما طلبه الشارع وما شرعه بأن تحققت اركانها وتوافرت شرائطها الشرعية حكم الشارع بصحتها, وان لم توجد على وفق ما طلبه الشارع وما شرعه , بأن اختل ركن من اركانها او شرط من شروطها حكم الشارع بعدم صحتها

المحكوم فيه

هو فعل المكلف الذي تعلّق به حكم الشارع

يأايهاالذين آمنوا اوفوا بالعقود (المائدة 1) الإيجاب المستفاد من هذا الخطاب تعلّق بفعل من افعال المكلفين هو الإيفاء بالعقود فجعله واجبا, يأايهاالذين آمنوا اذا تداينتم بدين الى أجل مسمى فاكتبوه (البقرة 282) الندب المستفاد من هذاالخطاب تعلّف بفعل من افعال المكلفين هو كتابة الدين, فجعله مندوبا, ولا تقتلوا النفس (الانعام 151) التحريم المستفاد من هذاالخطاب تعلّق بفعل من افعال المكلفين هو قتل النفس فجعله محرّما

ولا تيمموا الخبيث منه تنفقون (البقرة 272) الكراهة المستفادة من هذا الخطاب تعلّقت بفعل من افعال المكلفين هو إتفاق المال الخبيث فجعلته مكروها، فمن كان منكم مريضا او على سفر فعدة من أيام أخر (البقرة 184) الخطاب تعلق بالمرض والسفر فجعل طلا منهما مبيحا للفظر.

فكل حكم من احكام الشارع فهو لا بد متعلق بفعل من افعال المكلفين على جهة الطلب او التخيير او الوضع . ومن المقرر أنه لا تكليف إلا بفعل، فاذا كان حكم الشارع ايجابا او ندبا فالأمر واضح لأن متعلق الإيجاب فعل الواجب على سبيل الحتم. فاذا كان حكم الشارع تحريما او كراهة فالمكلف به في الحالين هو فعل أيضا لأنه هو كفت النفس عن فعل المحرّم او المكروه، فمعنى قولهم : لا تكليف إلا بفعل ، أن الفعل يشمل الكفّ اى المنع للنفس عن فعل. وبهذا تكون جميع الأوامر والنواهي متعلقة بأفعال المكلفين.

شرط صحة التكليف بالفعل

يشترط في الفعل الذي يصح شرعا التكليف به ثلاثة
 ١. أن يكون معلوما للمكلف علما تاما حق يستطيع المكلف القيام
 به كما طلب منه

وعلى هذا فنصوص القرآن المجملة اي التي لم يبين المراد منها، لا
 يصح تكليف المكلف بها إلا بعد أن يلحق بها بيان الرسول ص م
 ”أقيموا الصلاة“ لم يبين النص القرآني كيفية أدائها، فكيف
 يكلفُ بالصلاة من لا يعرف كيفية أدائها ؟ لذلك يبين الرسول
 هذا المجهل ” صلّوا كما رأيتموني أصلي ” وكذلك الحج والصوم
 وغير ذلك .

لا يصح التكليف به ولا مطالبة المكلفين بامتثاله إلا بعد بيانه . ولهذا أعطى الله رسوله سلطة التبيين بقوله تعالى : وأنزلنا اليك الذكر لتبين للناس ما نزل إليهم. (النحل 44) ويبين الرسول بسننه القولية والفعلية ما أجمل في القرآن . واتفق العلماء على أنه لا يسوغ تأخير البيان عن وقت الحاجة اليه .

ب. أن يكون معلوما أن التكليف به صادر ممن له سلطان التكليف, او ممن يجب على المكلف إتباع أحكامه لأنه بهذا العلم تتجه إرادته الى امتثاله.

ج. أن يكون الفعل المكلف به ممكنا, او أن يكون في قدرة المكلف أن يفعل او ان يكف عنه , ويتفرع عن هذا الشرط أمران :

- أ. أنه لا يصح شرعا التكليف بالمستحيل
- ب. أنه لا يصح شرعا تكليف المكلف بأن يفعل غيره فعلا او يكف غيره عن فعل

أ. أنه لا يصح شرعا التكليف بالمستحيل , سواء أكان مستحيلا لذاته أم مستحيلا لغيره

فالمستحيل لذاته اي المستحيل عقلا هو ما لا يتصور العقل وجوده , كالجمع بين الضدين : مثل إيجاب الفعل وتحريمه في وقت واحد على شخص واحد , او الجمع بين النقيضين كالنوم واليقظة في وقت واحد والمستحيل لغيره أو العادي , ما يتصور العقل وجوده ولكن ما جرت سنن الكون ولا العادة المطردة بوجوده , كطير الإنسان في الهواء بغير طائرة , ووجود زرع بغير بذرة , لأن ما لا يتصور وجوده عقلا او عادة لا يمكن المكلف فعله وهو ليس في وسعه , والله لا يكلف نفسا إلا وسعها . قال الأصوليون : الشخص الواحد في الوقت الواحد بالشيء الواحد لا يؤمر وينهى .

ب. أنه لا يصح شرعا تكليف المكلف بأن يفعل غيره فعلا او يكف غيره عن فعل , لان فعل غيره او كف غيره ليس ممكنا له هو . وعلى هذا لا يكلف انسان بأن يزكي أبوه أو يصلي أخوه او يكف جاره عن السرقة . وكل ما يكلف به الانسان مما يخص غيره هو النصح والامر بالمعروف والنهي عن المنكر وهذا من فعله المقدور له

ولا يصح شرعا أن يكلف الإنسان بأمر من الأمور الجبليّة للإنسان التي هي مسببات لأسباب طبيعية ولا كسب للإنسان فيها ولا اختيار , كالانفعال عند الغضب , والحمرة عند الخجل , والحب والبغض , وغير ذلك من الغرائز التي فطر عليها الناس ووجودها وعدمها خاضع لقوانين خلقية , وليس خاضعا لإرادة المكلف واختيار , فهي خارجة عن قدرته وليست من الممكنات له

وكل ما يكلف به الإنسان لا يخلوا من نوع مشقة , لأن التكليف هو الإلزام بما فيه
كلفة ونوع مشقة .

المشقة نوعان

١. مشقة جرت عادة الناس أن يحتملوها وهي في حدود طاقتهم, ولوداموا على
احتمالها لا يلحقهم أذى ولا ضرر لا في نفس ولا في مال ولا في أي شأن
من شؤونهم, كالمشقات التي يحتملها الناس في المداومة على طرق السعي
للرزق من زرع , كالطبيب الذي يلزم المريض أن يتناول الدواء المر لما
يترتب على تناوله من شقائه فهو يحمله مرارته في سبيل السلامة من
أمراضه. الصلاة والزكاة والصيام وسائر ما أمر به المكلف وما نهى عنه :
في القيام بها نوع مشقة وصعوبة على نفس المكلف ولكنها صعوبة
محتملة وفي حدود الطاقة , المشقة وسيلة الى غاية ومصالح لا بد للإنسان
منها لاستقامة حياته . والشارع ما أراد إيلاء المكلف وتحميله المشاقة وإنما
أراد إصلاح حاله , كما أن الطبيب ما أراد إيلاء المريض بمرارة الدواء

ب. مشقة خارجة عن معتاد الناس ولا يمكن أن يداوموا على احتمالها, لأنهم إذا
 داوموا عليها انبتوا وانقطعوا ونالهم الضرر والأذى في انفسهم او أموالهم ,
 او أي شأن من شؤونهم , كالمشقة في صوم الوصال, والصيام قائما في
 الشمس والحج ماشيا, لأن المقاصد الأول من التشريع رفع الضرر عن
 الناس . وفي التكليف بما فيه من هذا النوع من المشقة إضرار بالناس
 وتكليفهم بما ليس في وسعهم, وقد شرع الله احكام الرخص عند طروء
 الأعذار دفعا لهذا النوع من المشقة . وما أباح المحظورات عند الضرورات
 او الحاجات إلا لدفع هذه المشقات , فلا يصح ان يكلف المكلف
 بأحكام فيها مشقات قد قصد الشارع دفعها

المكلف عليه

هو المكلف الذى تعلق حكم الشارع بفعله

ويشترط فى المكلف لصحة تكليفه شرعا شرطان :

أ- ان يكون قادرا على فهم دليل التكليف

ب- أن يكون أهلا لما كلف به

أن يكون المكلف قادرا على فهم دليل التكليف

بأن يكون في استطاعته أن يفهم النصوص القانونية التي يكلف بها من القرآن والسنة أو بالواسطة, لأن من لم يستطيع فهم دليل التكليف لا يمكن أن يمثل ماكلف به ولا يتجه قصده اليه , والقدرة على فهم أدلة التكليف إنما تتحقق بالعقل ويكون النصوص التي يكلف بها العقلاء في متناول عقولهم فهمها , لأن العقل هو أداة الفهم والإدراك, ولما كان العقل أمرا خفيا لا يدرك بالحس الظاهر, ربط الشارع التكليف بأمر ظاهر يدرك بالحسن هو مظنة للعقل وهو البلوغ, فمن بلغ الحلم من غير أن تظهر عليه أعراض خلل بقوة العقلية فقد توافرت فيه القدرة على أن يكلف

أن يكون المكلف أهلاً لماكلف به

الأهلية معناها في اللغة : الصلاحية. يقال فلان أهل للنظر على الوقف اي صالح له . واما في اصطلاح الاصوليين فالأهلية تنقسم الى قسمين :

أ- أهلية وجوب
ب- أهلية أداء

أهلية الوجوب

صلاحية الانسان لأن تثبت له حقوق وتجب عليه واجبات, واساسه الخاصة التي خلق الله عليها الانسان واختصه بها من بين أنواع الحيوان, وبها صلح لأن تثبت له حقوق وتجب عليه واجبات, وهذه الخاصة هي التي سماها الفقهاء الذمة . فالذمة هي الصفة الفطرية الانسانية التي بها تثبت للانسان حقوق قبل غيره, ووجبت عليه واجبات لغيره, أهلية الوجوب ثابتة لكل انسان بوصف أنه انسان سواء أكان ذكرا, أنثى, جنينا, طفلا, مميزا, بالغا, رشيد, مجنونا, سفيها, صحيحا او مريضا. لأنها مبنية على خاصة فطرية في الإنسان. فكل انسان له اهلية الوجوب ولا يوجد انسان عديم أهلية الوجوب لأن أهلية للوجوب هي انسانيته

حالات الإنسان بالنسبة لأهلية الوجوب

له حالتان اثنتان فقط :

- أ- فقد تكون له أهلية وجوب ناقصة إذا صلح لأن تثبت له حقوق, لا لأن تجب عليه واجبات او العكس, مثال للأول: الجنين في بطن أمه فإنه تثبت له حقوق لأن يرث ويوصى له ويستحق في ربع الوقف ولكن لا تجب عليه لغيره واجبات , فاهلية الوجوب الثابتة له ناقصة. ومثال للثاني بالميت اذا مات مدينا فإنه تبقى عليه حقوق دائنية

ب- وقد تكون له أهلية وجوب كاملة إذا صلح لأن تثبت له حقوق وتجب عليه واجبات . وهذه تثبت لكل إنسان من حين ولادته , فهو في طفولته وفي سن تمييزه وبعد بلوغه على أية حال كان في أي طور من أطوار حياته له أهلية وجوب كاملة وكما قدمنا لا يوجد إنسان عديم أهلية الوجوب

أهلية الأداء

فهي : صلاحية المكلف لأن تعتبر شرعا اقواله وافعاله بحيث اذا صدر منه عقد او تصرف كان معتبرا شرعا وترتيب عليه احكامه. واذا صلى او صام او حج او فعل اي واجب كان معتبرا شرعا ومسقطا عنه الواجب , واذا جنى على غيره في نفس او مال او عرض أخذ بجنايته وعوقب عليها بدنيا او ماليا. فأهلية الأداء هي المسؤولية, وأساسها في الإنسان التمييز بالعقل

حالات الإنسان بالنسبة لأهلية الأداء

له حالات ثلاث :

- ١- . قد يكون عديم الأهلية للأداء أصلاً, او فاقدتها أصلاً. الطفل في زمن طفولته والمجنون في أي سن كان. فكل منهما لكونه لاعقل له لا أهلية أداء له. وكل منهما لا تترتب آثار شرعية على أقوالهما ولا على أفعالهما . اذا جنى أحدهما على نفس او مال يؤخذ مالاً لا بدنياً, فإذا قتل الطفل او المجنون او اتلف مال غيره ضمن دية القتل او ما اتلفه ولكنه لا يقتص منه ” عمد الطفل او المجنون خطأ ” لأنه مادام لا يوجد العقل لا يوجد القصد فلا يوجد العمد

وقد يكون ناقص الأهلية للأداء , وهو المميز الذي لم يبلغ الحلم وهذا يصدق على الصبي في دور التمييز قبل البلوغ ويصدق على المعتوه , فإن المعتوه ليس مختل العقل ولا فاقدته , ولكن ضعيف العقل ناقصة , فحكمه حكم الصبي المميز. وكل منهما لوجود وثبوت أصل اهلية الأداء له بالتمييز تصح تصرفاته النافعة له نفعا محضا كقبوله الهبات و الصدقات بدون اذن وليه , واما تصرفاته الضارة بما له ضرار محضا كتبرعاته وأسقاطاته فلا تصح أصلا ولو اجازها وليه , واما تصرفاته الدائرة بين النفع والضرار به , فتصح منه ولكنها تكون موقوف على إذن وليه بها , فإن أجاز وليه العقد او التصرف نفذ , وان لم يجزه بطل . فصحة أصل هذه العقود والتصرفات من المميز او المعتوه مبنية على ثبوت اصل اهلية الأداء له , وجعلها موقوفة على إذن الولي مبني على نقص هذه الأهلية فإذا انضم اذن الولي او إجازته الى التصرف جبر هذا النقص فاعتبر العقد او التصرف من ذي اهلية كاملة

ج- وقد يكون كامل الأهلية للأداء وهو من بلغ الحلم عاقلا . فأهلية الأداء الكاملة تتحقق ببلوغ الانسان عاقلا. والاصل أن اهلية الأداء بالعقل ولكنها ربطت بالبلوغ لأن البلوغ مظنة العقل, والأحكام تربط بعلة ظاهرة منضبطة فالبالغ سواء كان بلوغه بالسن او بالعلامات يعتبر عاقلا وأهلا للأداء كامل الأهلية ما لم يوجد ما يدل على اختلال عقله او نقصه

عوارض الأهلية

أن هذه الأهلية قد تعرض لها عوارض, منها :

- ما هو عارض سماوي لا كسب للإنسان فيه ولا اختيار كالجنون و العته والنسيان.

- ما هو عارض كسبي يقع بكسب الإنسان واختياره كالسكر والسفه والدين

وهذه العوارض التي تعرض لأهلية الأداء منها :

- مايعرض للإنسان فيزيل أهلية للأداء أصلاً كالجنون والنوم والإغماء
- مايعرض للإنسان فينقص أهليته للأداء ولا يزيلها كالعته ولهذا صحت بعض تصرفات المعتوه دون بعضها كالصبي المميز
- مايعرض للإنسان فلا يؤثر في أهليته لإبازالتها ولا ينقصها ولكن يغير بعض أحكامه لاعتبارات ومصالح قضت بهذا التغيي, لا لفقد أهلية أو نقصها كالسفه والغفلة والدين

فأهلية الأداء أساسها : التميز بالعقل, وإمارة العقل : البلوغ, فمن بلغ عاقلاً فأهليته للأداء كاملة, وإذا طرأ عليه طارئ ذهب بعقله كالجنون أو أضعفه كالعته أو حال دون فهمه كالنوم والأغماء فهذا الطارئ عارض له تأثير في أهلية الأداء بإبازالتها أو بنقصنها

القواعد الأصولية اللغوية

نصوص القرآن والسنة باللغة العربية , وفهم الأحكام منها إنما يكون فهما صحيحا اذا روعي فيه مقتضى الأساليب في اللغة العربية وطرق الدلالة فيها وما تدل عليه الفاظها مفردة ومركبة.

القاعدة الأولى : في طريق دلالة النص

النص الشرعي او القانوني يجب العمل بما يفهم من عبارته او إشارته او دلالاته او اقتضائه لأن كل ما يفهم من النص بطريق من هذه الطرق الأربعة هو من مدلولات النص , والنص حجة عليه

إذا تعارض معنى مفهومٌ بطريق من هذه الطرق ومعنى آخر مفهوم بطريق آخر منها رجّح المفهوم من العبارة على المفهوم من الإشارة , ورجّح المفهوم من أحدهما على المفهوم من الدلالة . أما الشرح التفصيلي لهذه القاعدة فهو بيان المراد بكل طريق من هذه الطرق الأربع للدلالة :

١. عبارة النص

المراد بعبارة النص : صيغته المكوّنة من مفرداته وجمله . والمراد بما يفهم من عبارة النص : المعنى الذى يتبادر فهمه من صيغته , ويكون هو المقصود من سياقه . فمتى كان المعنى ظاهراً فهمه من صيغة النص , والنص سيق لبيانه وتقريره , كان مدلول عبارة النص ويطلق عليه . المعنى الحر فى للنص . فدلالة العبارة هي : دلالة الصيغة على المعنى المتبادر فهمه منها المقصود من سياقها , سواء أكان مقصوداً من سياقه أصالةً أو مقصوداً تبعاً . كقوله تعالى : وأحل الله البيع وحرم الربا (البقرة 275)

هذا النص تدل صيغته دلالة ظاهرة على معنيين كل منها مقصود من سياقه , أحدهما (1) أن البيع ليس مثل الربا (2) أن حكم البيع الإحلال , وحكم الربا التحريم , فهما معنيان مفهومان من عبارة النص ومقصودان من سياقه , ولكن الأول مقصود من السياق أصالة , لأن الآية سِيَقَتْ للرد على الذين قالوا إنما البيع مثل الربا , والثاني مقصود من السياق تبعاً , لأن نفي المماثلة استتبع بيان حكم كل منهما , حتى يؤخذ من اختلاف الحكمين أنهما ليسا مثليين , ولواقصر على المعنى المقصود من السياق أصالة لقال : ليس البيع مثل الربا

قال تعالى : وإن خفتم ألا تقسطوا في اليتامى فانكحوا ما طاب لكم من النساء مثنى وثلاث ورباع فإن خفتم أن لا تعدلوا فواحدة (النساء 3) يفهم من عبارة النص ثلاثة معان : (1) إباحة زواج ما طاب من النساء (2) وتحديد أقصى عدد الزوجات بأربع (3) وإيجاب الاقتصار على واحدة إذا خيف الجور حال تعدد الزوجات . لأن كل هذه المعنى تدل عليها ألفاظ النص دلالة ظاهرة , وكلها

مقصودة من سياقه، ولكن المعنى الأول مقصودة تبعا، والثاني والثالث مقصودان أصالة، لأن الآية سيقّت لمناسبة الأوصياء على المقصّر الذين تحرّجوا من قبول الوصاية خوف الجور في اموال اليتامى. فالله سبحانه نبههم الى أن خوف الجور يجب أن يحول أيضا بينكم وبين تعدد الزوجات الى غير حد وبغير قيد، فاقْتَصَرُوا على اثنين او ثلاث او اربع، وإن خفتم أن لاتعدلوا حين التعدد فاقْتَصَرُوا على واحدة، فهذا الاقتصار على اثنين او ثلاث او اربع او واحدة هو الواجب على من يخاف الجور وهو المقصود أصالة من سياق الآية. وهذا استتبع بيان إباحة الزوج، وإباحة الزواج مقصود تبعا لأصالة، والمقصود أصالة : قصر عدد الزوجات على اربع او واحدة. ولو اقتصر على الدلالة على المعنى المقصود من السياق لقال : وإن خفتم أن لاتقسطوا في اليتامى فاقْتَصَرُوا على عدد الزوجات لايزيد على اربع، فإن خفتم أن لاتعدلوا بين العدد منهن فاقْتَصَرُوا على واحدة

ب. إشارة النص

المراد بما يفهم ما إشارة النص : هي ما يدل عليه اللفظ بغير عبارته , ولكنه يحىء نتيجة لهذه العبارة , مثال قوله تعالى في سياق إباحة الزوجات : فإن خفتن ألا تعدلوا فواحدة, يفهم منه بالعبارة أنه لا يحل له أن يتزوج أكثر من واحد إذا تأكد أنه لا يعدل بين أزواجه , ويفهم بالإشارة أن العدل مع الزوجة واجب دائما سواء كان متزوجا واحدة أم كان متزوجا أكثر من واحدة, وأن ظلم الزوجة حرام . قوله تعالى : وعلى المولود له رزقهن وكسوتهن بالمعروف (البقرة 233) يفهم من عبارة هذه النص : أن نفقة الوالدات من رزق وكسوة واجبة على الآباء, لأن هذا هو المتبادر من ألفاظه المقصود من سياق , ويفهم من إشارته: أن الأب لا يشاركه أحد في وجوب النفقة لولده عليه , لأن ولده له لالغيره, وأن الأب له عند احتياجه أن يملك بغير عوض من مال ابنه ما يسد به حاجته لان ولده له فمال ولده له. وهذا هو المعبر عنه في الحديث : انت ومالك لأبيك .

دلالة النص :

تسمى مفهوم الموافقة, دلالة الأولى وبعض العلماء يسميها القياس الجلى هي المعنى الذى يفهم من روحه ومعقوله, كقوله تعالى فى شأن الوالدين : ولا تقل لهما أف ولا تنهرهما وقل لهما قولا كريما, واخفض لهما جناح الذل من الرحمة وقل رب ارحمهما كما ربياني صغيرا (الإسراء 23-24) فإن هذا النص يفيد بعبارة تحريم أن يقول لهما ” أف ” وإذا كان قول , اف , لهما حراما فبالألى يحرم الضرب والشتيم أو إيذاؤهما بأي نوع من الأذى. وإن هذه الدلالة تفهم من النص من غير استنباط. الفرق بين دلالة النص والقياس. فان دلالة النص يعرف الحكم من غير استنباط, وان القياس يعرف الحكم بالاستنباط او بلاجتهاد

دلالة الاقتضاء \ إقتضاء النص :

المعنى الذي لا يستقيم الكلام إلا بتقديره, او دلالة اللفظ على كل أمر لا يستقيم المعنى إلا بتقديره. مثال قوله ص.م : رفع عن امتي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه , هذه العبارة يدل ظاهرها على رفع الفعل خطأ او نسيانا او مكروها عليه وهذا المعنى غير مطابق للواقع لأن الفعل اذا وقع لا يرفع, فصحة معنى هذه العبارة تقتضى تقدير ما تصح به, فيقدر هنا: رفع عن امتي إثم الخطاء, فالإثم محذوف اقتضى تقديره صحة معنى النص, فيعتبر من مدلولات النص اقتضاء . مثال قوله تعالى : حرمت عليكم أمهاتكم وبناتكم (النساء 23) أي زواجهن , وحرمت عليكم الميتة والدم ولحم الخنزير (المائدة 4) اي اكلها والانتفاع بها لأن الذات لا يتعلق بها التحريم وانما يتعلق التحريم بفعل المكلف, فيقدر المقتضى في كل نص بما يناسب

وطريق العبارة أقوى دلالة من طريق الإشارة , لان الأول يدل على معنى متبادر فهمه مقصوده بالسياق , والثاني يدل على معنى لازم غير مقصود بالسياق وكل منهما أقوى من طريق الدلالة لأن كلا منهما منطوق النص ومدلوله بصيغته وألفاظه ولكن طريق الدلالة مفهوم النص ومدلوله بروحه ومعقوله , ولهذا التفاوت يرجع عند التعارض المفهوم من العبارة على المفهوم من الإشارة ويرجع المفهوم من أحدهما على المفهوم من الدلالة. مثال التعارض بين المفهوم بالعبارة والمفهوم بالإشارة من النصوص : قوله تعالى : كتب عليكم القصاص في القتلى (البقرة 178) مع قوله : ومن يقتل مؤمنا متعمدا فجزاؤه جهنم (النساء 93) تدل الآية الأولى بعبارتها على وجوب القصاص من القاتل , وتدل الآية الثانية بإشارتها على ان القاتل العامد لا يقتص منه. لان في اقتصارها على أنه جزاء جهنم إشارة إلى هذا , اذا يلزم من هذا الاقتصار في مقام البيان أنه لا تجب عليه عقوبة أخرى , ولكن رجح مدلول العبارة على مدلول الإشارة ووجب القصاص